المركز الجامعي الونشريسي -تيسمسيلت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

دور الآليات الرقابية الداخلية في تحسين الوظيفة المالية بالبنوك التجارية

دراسة ميدانية لعينة من الوكالات البنكية التجارية لولاية تيسمسيلت

مذكرة تخرج تندرخ ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

-تخصص مالية مؤسسة-

إعداد الطالبتان:

- آيت حمو نبيلة
- كناي فاطمة

تحت إشراف:

د. ضويفي حمزة

أعضاء اللجنة:

د.بلغالية فؤاد	رئيساً
د.ضويفي حمزة	مشرفاً ومقرراً
د.بوكرديد عبد القادر	مناقشاً

السنة الجامعية: 2019/2018

شكـــر وتقديـــر

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها.

يطيب لنا أن نقول شكرا وليس لشكرنا حدود لمن قبل الإشراف على هذا العمل وتحمل منا العناء ولم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة التي كانت نورا نهتدي بها، إلى الأستاذ الفاضل ضويفي حمزة، جعله الله ذخرا ونفعا للأمة.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين سننال شرف مناقشتهم لبحثنا، فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي.

كما لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر و التقدير.

إهـداء

إلـى الشمعة التي أضاءت ومازلت تضيء

دربي أمي أطال الله في عمرها.

إلـى الوالد الكريم إكبارا وإجلالا.

إلـى الإخوة والأخوات فخرا واعتزازا.

إلـى الأصدقاء والزملاء صدقا وعرفانا.

إلـى كل أفراد عائلتي صغيرا و كبيرا.

إلـى كل من سخرهم الله لي عونا وسندا.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

نبيلـــة

إهـداء

إلـى من علمني النجاح والصبر

إلـى من افتقدته في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

أبي رحمه الله.

إلـى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، إلى من عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا عليه

أمي أطال الله في عمرها.

إلـى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، أخي وأخواتي حفظهم الله لي.

إلـى كل عائلة كناي كبيرا وصغيرا.

إلـى من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي.

فاطمة

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	ميزانية البنك التجاري.	38
1-3	مكونات الاستبيان وعدد الفقرات.	63
2-3	مقياس ليكارت الخماسي.	64
3-3	توزيع معامل Alpha Croubach	64
4-3	توزيع العبارات حسب معامل Alpha Croubach	65
5-3	توزيع عينة الدراسة وفق المستوى العلمي.	67
6-3	توزيع عينة الدراسة وفق الخبرة المهنية.	68
7-3	توزيع عينة الدراسة وفق الوظيفة المشتغلة.	70
8-3	إجابات الأسئلة ودلالتها.	71
9-3	التكرارات والنسب المئوية والإنحراف المعياري لمحور نظام الرقابة الداخلية.	72
10-3	التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور آلية لجان التدقيق.	74
11-3	التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور مجلس الإدارة.	75
12-3	التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للجز الثالث (الوظيفة المالية).	76
13-3	تقدير وإختبار نموذج Y= a+b(X1)	80
14-3	إختبار ANOVA، آليات الرقابة الداخلية– الوظيفة المالية	82

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	14
2-1	مكونات نظام الرقابة الداخلية	18
1-2	القرارات التي تكون الوظيفة المالية	43
2-2	أحد الهياكل التنظيمية للإدارة المالية	49
1-3	توزيع عينة الدراسة وفق المستوى العلمي	67
2-3	توزيع مفردات الدراسة وفق الخبرة المهنية	68
3-3	توزيع مفردات الدراسة وفق الوظيفة المشتغلة	69
4-3	تمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل X1 والتابعY	79
5-3	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	81

الاختصار	التسمية باللغة الأجنبية	التسمية باللغة العربية
IFAC	International Federation of Accountants	الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة.
A.C	Accounting control	الرقابة المحاسبية.
A.A	Accounting administrative	الرقابة الإدارية.
BDL	Banque de developement local	بنك التنمية المحلية.
BADR	Banque d'agriculture et development rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
BNA	Banque National Algériene	البنك الوطني الجزائري.
CNEP-Banque	Caisse National d'épargne et de prévoyance- Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
SPSS	Statistical package for social science	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

الملخص:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي طرحت على النحو التالي: ما مدى تأثير آليات الرقابة الداخلية على الوظيفة المالية؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية للبنوك التجارية، مع عرض لنظام الرقابة الداخلية وأهم آلياته، ومن ثم التطرق إلى عموميات حول الوظيفة المالية، وقد أستخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع وإعداد وتوزيع للإستبانة على موظفين وعمال البنوك التجارية محل الدراسة، مع استخدام البرنامج الإحصائي spss في تحليل وإختبار الفرضيات وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين آليات الرقابة الداخلية من جهة والوظيفة المالية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، الوظيفة المالية، البنوك التجارية، آليات الرقابة الداخلية.

Résumé :

Par cette étude, nous avons essayé de répondre au problème augmenté(levé) comme suit : Comment des mécanismes de contrôle internes affectent-ils la fonction financière ?

L'étude a visé à mettre en évidence le rôle de mécanismes de contrôle internes dans l'amélioration de la fonction financière de banques de commerce, la présentation du système de commande interne et ses mécanismes les plus importants et ainsi l'adressage de généralités de la fonction financière L'approche analytique descriptive a été utilisée pour conduire l'étude en rassemblant, préparant et distribuant l'identification des salariés et des travailleurs des banques de commerce dans l'étude, utilisant le programme statistique spss in l'analyse et testant d'hypothèses.

et l'étude a conclu une série de découvertes importantes, notamment l'existence d'une relation statistiquement significative entre des mécanismes de contrôle internes et la fonction financière.

Mots-clés : système de commande interne, fonction financière, banques de commerce, mécanismes de contrôle internes.

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	VI
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIII
قائمة المختصرات والرموز	XIV
مقدمة عامة	أ- و
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية**	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.	3
المطلب الأول:تطور ومفهوم نظام الرقابة الداخلية.	3
المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية.	6
المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية.	9
المبحث الثاني : أسس نظام الرقابة الداخلية.	12
المطلب الأول: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.	12
المطلب الثاني : وسائل ومكونات نظام الرقابة الداخلية.	15
المطلب الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية.	19
المبحث الثالث: آليات الرقابة الداخلية.	22
المطلب الأول: آلية لجنة المراجعة الداخلية.	22
المطلب الثاني: آلية مجلس الإدارة.	24
المطلب الثالث آلية هيكل الملكية.	26
I. خلاصة.	28

الفصل الثاني **الوظيفة المالية في البنوك التجارية**	
تمهيد	30
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.	31
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.	31
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.	34
المطلب الثالث: مبادئ، موارد، استخدامات، وأهمية البنوك التجارية.	36
المبحث الثاني: عموميات حول الوظيفة المالية.	40
المطلب الأول: التطور التاريخي ومفهوم الوظيفة المالية.	40
المطلب الثاني: نطاق الوظيفة المالية.	43
المطلب الثالث: دور وأهداف الوظيفة المالية.	44
المبحث الثالث: الوظيفة المالية(هيكلها، مهامها، وعلاقتها بالوظائف والمجالات الاخرى)	47
المطلب الأول: هيكل الوظيفة المالية.	47
المطلب الثاني: مهام الوظيفة المالية.	50
المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف والمجالات الأخرى.	51
خلاصة	54
الفصل الثالث **الدراسة الميدانية**	
تمهيد	56
المبحث الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية محل الدراسة (BNA, BDL ,BADR,CNEP).	57
المطلب الأول: التعريف بالبنوك التجارية (BNA, BDL , CNEP, BADR)	57
المطلب الثاني: تقديم الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة (BNA, BDL ,BADR,CNEP).	59
المطلب الثالث: وظائف البنوك محل الدراسة.	60
المبحث الثاني: بناء الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة.	61

المطلب الأول: بناء الاستبيان.	61
المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية.	66
المطلب الثالث: عرض وتحليل متغيرات الدراسة.	70
المبحث الثالث: نموذج علاقة آليات الرقابة الداخلية– الوظيفة المالية.	78
المطلب الأول: التعريف بالنموذج.	78
المطلب الثاني: تقدير النموذج.	80
المطلب الثالث: اختبار النموذج.	82
خلاصة	83
الخاتمة العامة	85
قائمة المصادر والمراجع	89
قائمة الملاحق	96

1.مدخل الدراسة:

تعتبر المؤسسات بصفة خاصة والقطاع المصرفي بصفة عامة عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد، وسلامته تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد عموما، باعتبارها المسئول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

وقد تمارس المؤسسة وظائف عديدة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر وظيفة الإنتاج، وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية، ورغم أهمية هذه الوظائف في المؤسسة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز وأهم هذه الوظائف، إذ هي التي تحدد مستقبل المؤسسة ومدى استمراريتها وهيكلها المالي وغيرها من المهام، فهي تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق دون توافر الأموال لتمويل مختلف النشاطات.

وعليه فإن وجود نظام رقابي فعال في كل مؤسسة يساعد على توفير الثقة والسلامة والشفافية الفعالة والسليمة للعمليات ويهدف إلى تحسين كفاءة وأداء الأعمال، وذلك من خلال آلياتها الرقابية، حيث أنها توفر معلومات سليمة مثل الإفصاح والشفافية والوضوح وذلك لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة عملاء المؤسسات ومساهميها وتعتمد على الأنظمة القانونية والنظامية، لذلك يمكننا أن نقول أن للرقابة دور فعال في حماية المؤسسات المالية من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

ونظرا للهدف الذي تلعبه آليات الرقابة الداخلية في دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة، من خلال تحسين وظيفتها المالية، وإن كانت هذه الآليات قابلة للتطبيق على البنوك كما هي على الشركات إلا أن البنوك لها طبيعتها وأهميتها الخاصة وإن عدم استقرارها يؤثر سلبا على الاستقرار المالي في الدولة وهذا ما كان واضحا خلال الأزمة المالية في عام 2008.

2.مشكلة الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكننا حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما دور آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية في البنوك التجارية؟

ولتسهيل حل الإشكالية قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بنظام الرقابة الداخلية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الوظيفة المالية بالبنوك التجارية؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية الرقابة الداخلية والوظيفة المالية للوكالات البنكية بتيسمسيلت (BADR, BDL, BNA, CNEP)؟

3. فرضيات الدراسة: من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلنا لهذا الموضوع فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

- **الفرضية الأولى:** يقوم نظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات اللازمة لترشيد اتخاذ القرارات من قبل الإدارة وتقليل المخاطر التي تهدد المؤسسات.
- **الفرضية الثانية:** هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار ومجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تبني البنك لآليات الرقابة الداخلية لضمان تحسين الوظيفة المالية للوكالات البنكية التجارية بتيسمسيلت (BADR, BDL, BNA, CNEP) عند مستوى ثقة 95 بالمائة.

4. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أنه موضوعا معاصرا الذي تزايد الاهتمام بموضوعه في السنوات الأخيرة باعتباره يساهم في عدة جوانب اقتصادية والمتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية؛
- تبيان مدى أثر تطبيق آليات الرقابة الداخلية على الوظيفة المالية للبنوك التجارية؛
- محاولة إفادة المسئولين على مستوى البنوك فيما يتعلق بالوظيفة المالية من خلال السهر على تطبيق آليات الرقابة الداخلية؛
- تبيان مدى أهمية استخدام الأساليب الإحصائية والبرمجيات مثل برمجية (spss) في تحليل المعلومات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان.

5. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف أكثر على الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية؛
- بلورة أهم آليات الرقابة الداخلية التي تقوم عليها البنوك؛
- إبراز أهمية تطبيق آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية للبنوك؛
- معرفة نوع العلاقة والأثر بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية عن طريق معالجة بيانات الاستبيان المتحصل عليه باستخدام برمجية (spss).

6. أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من أبرزها:

- حداثة البحث في مجال الرقابة الداخلية للبنوك كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع من أجل إثراء مكتبتنا، وتكون هذه الدراسة بمثابة بداية لبحوث قادمة في هذا المجال؛
- لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابع من انشغالنا الكبير به، كون أن موضوع آليات الرقابة الداخلية وعلاقته بالوظيفة المالية لم ينل الاهتمام الكبير في الجزائر؛
- اختيارنا لهذا الموضوع يرجع أساسا إلى أن واقع الاقتصاد الجزائري ومن أجل محاربة الفساد المالي يجعل منا تسليط الضوء على أهمية تطبيق الرقابة الداخلية في البنوك التجارية؛
- قلة الدراسات الاقتصادية المدعمة بالتحليل الإحصائي (استخدام برمجية spss في معالجة الاستبيان) لمثل هذه الدراسات كانت دافعا لاختيارنا لهذا الموضوع؛
- هذا البحث يدخل ضمن الاهتمامات الشخصية للطالبتين، ونظرا لأنه يتماشى وتخصص الدراسة (مالية وبنوك).

7. صعوبات الدراسة:

- تمثلت في قلة المراجع فيما يخص الوظيفة المالية؛
- صعوبة البحث الميداني لقلة الخبرة في التعامل مع موضوع البحث وعدم الجدية في الرد على الاستبيان.

8. حدود الدراسة: تتمثل فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** بالنسبة للدراسة الميدانية اقتصرت على مجموعة من الوكالات البنكية التجارية بتيسمسيلت لدراسة أثر الآليات الرقابية الداخلية في تحسين الوظيفة المالية.
- **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون الدراسة بالزمن الذي أجريت فيه وهي طيلة الفترة الدراسية 2019/2018، حيث دراستنا الميدانية أسبوعين ابتداءا من 2019/02/24 إلى 2019/3/10، وذلك بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان، مرورا بتوزيعه ثم جمع الاستمارات الموزعة.
- **الحدود الموضوعية:** تهتم هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور الأساسية المرتبطة بآليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية.

9. المنهج المستخدم:

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعة من خلالها، وفي طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم الاعتماد على:

- **المنهج الاستقرائي**: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها موضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- **المنهج الاستنباطي**: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلقة لآليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: وذلك من خلال الدراسة النظرية لآليات الرقابة الداخلية في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي في وصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال الاعتماد على أسلوب الاستبيان من أجل الوقوف على أراء أهل الاختصاص من المهنيين (الموظفين بالمؤسسات البنكية).

10.الدراسات السابقة: من خلال هذا يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع:

- **دراسة (عاشوري صورية، 2010-2011) دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على جملة من المؤشرات التي تستعمل لتقييم أداء البنوك، كما هدفت أيضا إلى محاولة إبراز أهمية هذه المؤشرات في عملية الرقابة ومحاولة التعرف على الإجراءات المتبعة في عملية الرقابة، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة أن الرقابة المصرفية الفعالة تعتبر شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والزيادة في كفاءته.
- **دراسة (روحاني دليلة 2013-2014) أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية**: هدفت الدراسة إلى بلورة أهم الآليات التي تقوم عليها الحوكمة البنكية حيث كشفت هذه الأخيرة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، وتهدف أيضا إلى معرفة نوع العلاقة والأثر بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك عن طريق معالجة بيانات الاستبيان باستخدام برمجية spss، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة على أن البنوك التي تمارس حوكمة جيدة يتحسن أدائها المالي وهذه خطوة نحو تأسيس علاقة يمكن الاعتماد عليها بين الحوكمة البنكية والأداء المالي للبنوك التجارية.
- **دراسة (برابح بلال 2014-2015) تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المراجعين الداخليين**: هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وذلك من خلال تحديد المعايير التي تحكم مهنة المراجعة، وتهدف أيضا إلى معرفة الدور

الذي يلعبه المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية وهذا من خلال تحديد العلاقة الموجودة بين كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، اعتمد الباحث على المنهجين التاريخي، الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة على أن نظام الرقابة يساعد في التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر المراجعة الداخلية كأداة من أدوات الرقابة الداخلية، حيث أن استقلالية وخبرة وكفاءة المراجع الداخلي تعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية.

11.ما تسهم إليه الدراسة:

من خلال هذا البحث الذي قمنا به على الدراسات السابقة، وبعد الإطلاع لا توجد دراسة توصف العلاقة بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية، وذلك بدراسة ميدانية شملت مجموعة من وكالات البنكية التجارية، فتميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في عدة محاور تتعلق بدراسة أثر الآليات الرقابية الداخلية على الوظيفة المالية، كما قمنا من خلال الدراسة بتحليل الآليات الداخلية والوظيفة المالية التي يقوم عليها هذا النظام.

12.هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة من خلالها وتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الموضوع بعد المقدمة إلى ثلاثة فصول كما هو مبين أدناه:

- **الفصل الأول:** تضمن الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية نظام الرقابة الداخلية من خلال ثلاثة مطالب، حيث تم التطرق إلى نشأة ومفهوم نظام الرقابة الداخلية، أنواعها وأهدافها، أما المبحث الثاني فتناول أسس نظام الرقابة الداخلية حيث تم التطرق إلى خطواتها، وسائلها ومكوناتها ومقوماتها، أما المبحث الثالث فتناول آليات الرقابة الداخلية إذ تعرضنا من خلاله آلية لجنة المراجعة، آلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية.
- **الفصل الثاني:** تناولنا من خلاله عموميات حول الوظيفة المالية في البنوك التجارية حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية تطرقنا من خلاله إلى نشأة ومفهوم البنوك التجارية، وظائفها، مبادئها، مواردها واستخداماتها، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى عموميات الوظيفة المالية بدءا بتحديد نشأتها، ومفهومها، دورها وأهدافها، أما المبحث الثالث فتناولنا أسس الوظيفة المالية، هيكلها، مهامها، علاقتها بالوظائف والمجالات الأخرى.

- **الفصل الثالث**:تناولنا من خلاله دراسة إحصائية لأثر آليات الرقابة الداخلية على الوظيفة المالية لبعض الوكالات البنكية التجارية بتيسمسيلت، حيث شمل على ثلاثة مباحث تمثلت في نظرة عامة عن البنوك محل الدراسة، بناء الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة، علاقة آليات الرقابة الداخلية بالوظيفة المالية.

وفي الأخير ختمنا هذه الدراسة ككل الدراسات بخاتمة وتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات التي نراها مناسبة، وبغية فتح باب البحث من جديد قمنا بطرح أفاق الدراسة.

تمهيد:

إن المؤسسات مهما كان نوعها وشكلها تسعى جاهدة من أجل تعظيم الربح والبحث في السبل التي تضمن لها البقاء والاستمرارية، وهذان الهدفان لا يمكن بلوغهما هكذا وببساطة بل بوجود نظام رقابة داخلية سليم ومحكم داخل المؤسسة.

تعتبر الرقابة الداخلية أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية من المخاطر التي تواجهها، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة يعتبر حجر الأساس.

ولهذا سوف نعمل من خلال هذا الفصل على البحث في نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تقسيم العمل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: أسس نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: آليات الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

نظرا لتطور المؤسسات الاقتصادية المستمر، كان لابد على نظام الرقابة الداخلية أن يساير هذا التطور حتى يستطيع اكتشاف الأخطاء، وتقليل المخاطر التي تهدد المؤسسات، وهذا ما يضمن تحقيق أهدافها العامة.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، قمنا في المطلب الأول بإبراز التطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية ومفهومها، أما بالنسبة للمطلب الثاني تناولنا فيه أنواع نظام الرقابة الداخلية، المطلب الثالث ذكرنا أهداف نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: تطور ومفهوم نظام الرقابة الداخلية.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم الرقابة الداخلية.

أولا: التطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية:

لقد عرفت الرقابة الداخلية منذ القدم تطورا ملحوظا حيث ارتبطت تاريخيا مع التطور الحاصل على المنشآت الاقتصادية، فقديما كانت المنشآت صغيرة وذات طبيعة محدودة حيث لا تتطلب مراحل معقدة للعملية الإنتاجية ولا موارد مالية كبيرة ولكن مع ظهور الثورة الصناعية حديثا عرفت الرقابة الداخلية تطورا كبيرا وذلك نتيجة للتطور الذي حدث على المنشآت الاقتصادية وبالرجوع إلى العوامل التالية:

1. حجم المشروع؛
2. طبيعة النشاط وتابعية المشروع؛
3. مراحل العملية الإنتاجية للمشروع؛
4. إمكانية المشروع المادية والبشرية؛
5. النظم والقوانين والتشريعات؛
6. كما كان لإنشاء معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941 وإصداره لمهام المراجعة سنة 1947 الدور الكبير في تطور الرقابة الداخلية.[1]

لقد عرفت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تطورا ملموسا في بيئة الممارسة المهنية بالتالي انعكس على مهنة المحاسبة والمراجعة التي كان لها دور إيجابي في المساهمة في رفاهية المجتمع.[2]

---

[1] كحيل سليم، **دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي "دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة"**، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 3.

[2] كحيل سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

وقد تطلب تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الاعتماد على آليات مثل سوق رأس المال وتحرير التجارة الخارجية، وتوسيع قاعدة الملكية العامة وغيرها من الآليات.

ونظرا للمردود الإيجابي للرقابة الداخلية على مصداقية القوائم والتقارير المالية، فقد تضمن مطلع القرن الواحد والعشرين اهتماما كبيرا من جانب المتعاملين في أسواق المال وجهات للرقابة الرسمية والجمهور بما يؤكد كفاءة أداء إدارة الشركات من تصميم وتشغيل وتقييم هياكل فعالة للرقابة الداخلية.[1]

ثانيا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية.

لقد تم تعريف نظام الرقابة الداخلية من طرف عدة وجهات نظر سنتطرق إلى مجموعة منها كالتالي:

1. حسب جمعية المدققين الأمريكيين:

"أن الرقابة الداخلية هي الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر، ونتيجة للتطور في الجانبين الاقتصادي والإداري والتنبه لأهمية الحفاظ على الأصول الأخرى النقدية."[2]

2. حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين 1984:

"أن الرقابة الداخلية هي عبارة عن الخطة التنظيمية، وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية، وتشجيع فعالية الاستغلال والإبقاء على محافظة السير وفقا للسياسات المرسومة."[3]

3. حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC:

"هو عبارة عن نظام يحتوي خطة تنظيمية، ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية تحقيق الأهداف المرسومة لضمان إمكانية التسيير المنظم للأعمال."[4]

---

[1] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 15.

[3] عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، سنة 2005، ص 176.

[4] ميلود عزوز، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية"، رسالة ماجستير**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، سنة 2006-2007، ص 52.

4. حسب لجنة الطرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

"يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع، بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية."[1]

5. حسب المعيار 400 للتدقيق:

"نظام الرقابة الداخلية هو كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منتظمة وكفاءة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في وقت المناسب."[2]

6. حسب الدكتور فلاح المطارنة:

"فإن الرقابة الداخلية هي مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة، ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية، وزيادة درجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة."[3]

7. "هو نظام يتعلق بضبط العمل داخل المؤسسات وله علاقة بتوزيع المهام والاختصاصات والمسؤوليات بين الموظفين في مختلف الأقسام المكونة للهيكل التنظيمي الداخلي، حيث يتم مراقبة أعمال الموظف بواسطة موظف آخر حسب الصلاحيات."[4]

من خلال ما سبق نستنتج بأن الرقابة الداخلية هي " ذلك النظام الذي يضم مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة، المسيرين والسلطات المعنية في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الانتظام والكفاءة مع الحفاظ على أصولها.

[1] خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[2] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2006، ص 207.

[3] **نفس المرجع**، ص 206.

[4] زوهري جليلة، **أهمية التدقيق في دعم مصداقية المعلومة المالية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 40.

المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية.

تنقسم الرقابة الداخلية إلى رقابة محاسبية، رقابة إدارية وضبط داخلي كما يلي:

1. الرقابة المحاسبية (A.C):

هي خطة تنظيمية تشمل كل الوسائل والإجراءات التي تهتم أساسا وترتبط مباشرة بالمحافظة على الأصول ودرجة الاعتماد على السجلات المحاسبية التي تتحقق عن طريق الوسائل التالية:

- النظم الفعالة للسلطة والاعتماد؛
- الرقابة الطبيعية على الأصول؛
- عزل الأعمال المتعلقة بالمحافظة على الأصول عن الواجبات الخاصة بالتسجيل في الدفاتر والتقارير المحاسبية؛
- إيجاد نظام مستندي سليم ونظام محاسبي سليم (يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والمستندات) ونظام فعال للتدقيق الداخلي.[1]

أما إجراءات الرقابة المحاسبية فتختلف في ظل النظم الالكترونية عنها في ظل النظم اليدوية أو الآلية ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة نذكر منها ما يلي:[2]

- اختلاف طرق تشغيل البيانات في النظم الالكترونية عنها في ظل النظم اليدوية أو الآلية، وهذا ما يترتب عليه اختلاف في طبيعة السجلات، فسجلات النظم الإلكترونية تكون في شكل أسطوانات أو أشرطة ممغنطة أو في شكل معلومات مخزنة بوحدة التشغيل المركزية، أما سجلات النظم اليدوية تتميز بالشكل التقليدي، ويمكن التحقق من صحة البيانات المثبتة بها لأساليب العادية عن طريق فحص وتتبع العمليات المختلفة منذ نشأتها حتى نهايتها؛
- إن اختلاف في تقسيمات العمل بالنسبة للنظم الالكترونية عنها في النظم اليدوية يترتب عليه تغيير في شكل العلاقات التنظيمية داخل المشروع، فبينما يمكن في ظل النظم الالكترونية القيام بمثل هذه العمليات إلا أن بالنسبة للنظم اليدوية يتطلب تقسيمها بين عدد العاملين؛
- اختلاف نوعية إجراءات الرقابة في النظم الإلكترونية عنها في النظم اليدوية وهذا يترتب عليه اختلاف أسلوب تطبيقها، فبينما يتم تطبيق الجزء الغالب من إجراءات الرقابة في النظم الالكترونية عن طريق الآلة

[1] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 170.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص 303.

نفسها، نجد أن إجراءات الرقابة في ظل النظم اليدوية يتم تطبيقها بواسطة العنصر الإنساني، عن طريق الفحص والمطابقة والمراجعة الداخلية.

2. الرقابة الإدارية (A.A):

تنطوي الرقابة الإدارية عادة على الأساليب والإجراءات وخطة التنظيم التي تستهدف تحقيق أقصى كفاءة تشغيلية ممكنة، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، وتحقيق الرقابة الإدارية يتم من خلال الوسائل والإجراءات المتعلقة بالتخطيط، ومتابعة تنفيذ الخطط بشكل مستمر، ويتطلب هدف التخطيط ضرورة توافر النظام الإداري لتحديد خطوات العمل والإجراءات اللازمة لأداء العمل بطريقة تتصف بالكفاءة، كما ينبغي وجود نظام سليم للتقارير يعد على أساس المسؤوليات "رأسي وأفقي".

ويساعد على كشف أوجه القوة والضعف في خط سير وأداء مراكز المسؤولية، ولاشك أنه بتوافر نظام رقابة إدارية في المنشأة معد بطريقة سليمة عملية، تستطيع كافة المستويات الإدارية المسئولة من متابعة نشاط المراكز التابعة لها، والتحقق من مدى التزام كل منهم بالمخطط المقدم لهم والمحدد في الموازنات التخطيطية.[1]

وتتمثل عناصر الرقابة الإدارية فيما يلي:[2]

- تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمشروع، وكذا الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام، والتي تساعد في تحقيق الأهداف العامة، مع وضع وصف دقيق لمثل هذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها؛
- وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في المشروع وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعية؛
- وضع نظام لتقدير عناصر الأنشطة في المشروع على اختلاف أنواعها بشكل دوري من أجل تحديد الانحرافات السلبية؛
- وضع نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروع كسياسة وإجراءات الشراء، الإنتاج، البيع، التوظيف والترقية بالنسبة للعاملين؛
- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات بما لا يتعارض مع مصالح المشروع، وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إليه من نتائج، وأي قرار إداري لا يتخذ بناءا على أسس ومعايير معينة؛

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص195.

[2] محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 233- 234.

- إن الرقابة الإدارية لا تخضع لتقييم مراجع الحسابات الخارجي إلا في الحدود التي يرى فيها مراجع الحسابات أن الرقابة الإدارية لها تأثير هام على سلامة السجلات الإحصائية، في أحد أقسام الإنتاج أو البيع وقد تؤثر على المعلومات المالية.[1]

3. الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.[2]

وهناك إجراءات وترتيبات تعتبر كقواعد وأسس للضبط الداخلي وتنقسم إلى:[3]

- قواعد وأسس إدارية يتم وضعها من أجل حماية موارد المؤسسة، وهذا باستخدام لأسس التأمين على الأصول، الرقابة الوقائية ونظام التفتيش؛
- قواعد وأسس إدارية يتم وضعها بغرض تقسيم الأعمال، وتوزيع الاختصاصات لمختلف المستويات الإدارية لكل فرد، ووضع الإجراءات التفصيلية التي تقوم بها المؤسسة؛
- قواعد وأسس محاسبية يتم وضعها بغرض زيادة فاعلية النظام المحاسبي في مجال الرقابة على أنشطة المؤسسة، ومن أهمها التسجيل الدفتري للعمليات من خلال مستندات، وكذلك الضبط الحسابي للدفاتر عن طريق مطابقة ما تم تسجيله دفتريا مع أرصدة الحسابات، مطابقة الأصول المسجلة دفتريا مع نتيجة الجرد الفعلي.

بالإضافة إلى أنواع أخرى من الرقابة الداخلية تدخل ضمن نطاق تطبيق نظام الرقابة الداخلية وهي:[4]

- **الرقابة المانعة أو السابقة:** وهي الرقابة التي تعمل على محاولة منع وقوع الأخطاء أو ارتكاب الغش قبل التنفيذ؛

---

[1] علي أحمد وجدان، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 2009-2010، ص14.

[2] خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[3] شعبان لطفي، **المراجعة الداخلية مهنتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"دراسة حالة قسم تصدير البترول الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004، ص10.

[4] أمينة ملياني، فتيحة عزيزي، **دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"دراسة حالة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة، سنة 2016-2017، ص6.

- **الرقابة المستمرة أو المتتابعة:** وهي تعمل على ضمان تحقيق أهداف وتنفيذ القرارات أولا بأول؛
- **الرقابة المعالجة أو المصححة:** وتأتي بعد التنفيذ الفعلي لمحاولة تصحيح ما وقع من انحرافات أو فروق، والرقابة قبل وأثناء التنفيذ تكون أكثر فعالية من الرقابة بعد حدوث التنفيذ، حيث لا تستطيع الإدارة التحكم فيما يحدث فعلا، ولكن كل ما تستدعيه هذه المرحلة هو تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف.

المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية.

تتعدد أهداف نظام الرقابة الداخلية نذكر منها ما يلي:

1. صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة:

وتشمل مختلف المعلومات المالية والعملياتية، والتي يجب أن تستند إلى مبادئ محاسبية متعارف عليها قصد تقديم المعلومات الموضوعية لوضعية المؤسسة، وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الأنشطة المختلفة للمؤسسة وهذه العمليات تعتبر مجالا لتطبيق الرقابة الداخلية.

إن تحقيق الدقة والنوعية في المعلومات المحاسبية يتطلب إتباع الخطوات السابقة، وبدون وجود نظام للمعلومات المحاسبية داخل المؤسسة أمر غير ممكن بسبب كثرة العمليات والأحداث المالية التي تحدث يوميا، خاصة أن كل القرارات التي تتخذها المؤسسة تعتمد بشكل كامل على المعلومات المحاسبية التي يصدرها النظام المحاسبي.[1]

ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يتضمن النظام المحاسبي الخصائص التالية:[2]

- تسجيل العمليات من المصدر وفي وقت تنفيذ ما؛
- التحقق من أن المعلومات الجاهزة موافقة للعمليات الأصلية المنجزة والمسجلة في النظام؛
- تبويب البيانات في أقسام متجانسة لكل مرحلة معالجة؛
- احترام المبادئ المحاسبية المقبولة عموما؛
- تقديم المعلومات عن الأطراف المعنية بها.

2. حماية أصول المؤسسة:

[1] بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، "دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا سطيف"**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، سنة 2010-2011، ص93.

[2] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة 2004، ص91.

وذلك من خلال قيام المدقق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر، وكجزء من هذه العملية ومن حين إلى آخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات، وللمساهمة في هذه الخطة يقوم المدققين بعدد من عمليات الجرد بهذه الموجودات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.[1]

ويتم المحافظة على أصول المؤسسة من كل أنواع الغش كما يلي:[2]

- **الوقاية من الأخطاء المتعمدة:** هي عبارة عن كل التجاوزات الناتجة عند معالجة العمليات المحاسبية بقصد التحريف في بند معين، مثل تعمد إجراء قيد محاسبي.
- **الوقاية من الأخطاء غير متعمدة:** وهي التي تنتج من التطبيق الخاطئ للمبادئ والطرق والأساليب المحاسبة، أو الجهل بها من طرف العاملين في مجال المحاسبي، مثل تسجيل مصروف ما على أنه مصروف رأسمالي مما يؤدي إلى زيادة مبلغ الأرباح ومنه تضخم قيمة الأصول.
- **المحافظة على الأصول من كل أنواع الغش:** أي حماية الأصول من التصرفات غير مقبولة، والتي يتم ارتكابها بتعمد مثل أخذ أصل من أصول المؤسسة عن طريق إجراءات مضللة.

3. تحسين الأداء وتحقيق الكفاءة الإنتاجية:

إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لمواردها، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف وتخفيضها غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطى للإدارة بعض الضمانات بل يعمل على التحسن في مردودية المؤسسة.[3]

وفي ما يلي بعض العوامل التي تحل على تحقيق الكفاءة الإنتاجية:[4]

- تخفيض الكمية المستخدمة لأقل حد ممكن من المداخلات مع الثبات أو الزيادة في المخرجات؛
- تخفيض الوقت الضائع و التحكم في تكلفة الفرصة البديلة؛
- تخفيض معدلات الأعطال بالنسبة للآلات المنتجة إلى أقل حد ممكن.

4. احترام تعليمات وسياسات الإدارة:

[1] زين يوسف عواد مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر**، 2011، ص63.

[2] محمد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

[3] زين يوسف عواد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

[4] محمد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص144.

إنّ أهداف المؤسسة يتم تحقيقها من خلال القوانين و اللوائح التي تضمنها، بحيث تغطي كافة جوانب المؤسسة، سواء كانت هذه القوانين و اللوائح كتابية أو شفوية وتوجيهها إلى منفذي العمليات وفي كل المستويات وتحدد هذه القوانين و اللوائح ما يلي:[1]

- المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة؛
- خطوط السلعة في هذه المستويات؛
- حقوق وواجبات على كل فرد من العاملين داخل المؤسسة.

إنّ تحديد السياسات يرتبط بوضع السياسات والخطط والإجراءات الواجب إتباعها، مما يتوجب وجود دليل واضح يحدد الاختصاصات وخطوط السلطة والمسؤولية بأكثر تفصيل، وذلك من أجل تجنب حدوث أي تدخل أو تكرار للعمل مما يؤدي إلى عدم الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

المبحث الثاني: أسس نظام الرقابة الداخلية.

[1] بوبكر عميروش، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

يعتمد نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المكونات والمقومات والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، ففي السنوات الأخيرة لقي هذا النظام اهتماما كبيرا من المحاسبين وإدارة المنشآت، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية، المطلب الأول خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية، المطلب الثاني وسائل ومكونات نظام الرقابة الداخلية، المطلب الثالث مقومات نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.

يمكن أن يقوم مدقق الحسابات بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في المنشأة محل الفحص من خلال الخطوات التالية:[1]

1. فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية:

يجب على مدقق الحسابات أن يحقق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية (النظام المحاسبي وأساليب الرقابة) عن طريق الاستفسار من الأشخاص في المستويات المختلفة داخل المنشأة، وكذلك الرجوع إلى المستندات التي توضح نظام الرقابة الداخلية والوظائف للحصول على فهم كاف لهيكل نظام الرقابة الداخلية، ويستطيع مدقق الحسابات استخدام العديد من الأساليب مثل قوائم الاقتصاد خرائط التدقيق وغيرها.

2. تحديد مخاطر الرقابة:

الخطوة الثانية في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي تحديد مخاطر الرقابة، ويمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بذلك على طريق مواطن الضعف والقوة، ويجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق التدقيق، كذلك يجب أن توثق مواطن الضعف والقوة فيما يسمى بأوراق التدقيق الجسر وقد سميت بذلك لأنها تربط نتائج تقييم النظام بالإجراءات اللائقة للتدقيق وقد نص المعيار (400) من معايير التدقيق على أنه عند تطوير خطة التدقيق الشاملة على المحقق تقدير المخاطر اللازمة على مستوى البيانات المالية.

3. اختبارات الالتزام:

تهدف هذه الخطوة إلى التحقق من أن أساليب الرقابة في المنشأة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وأن الموظفين عليهم الالتزام بهذه الإجراءات والأساليب عن طريق تدريبهم، وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم، لكي يكون على علم تام بمسؤولياته وما هو المطلوب منه.

[1] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 215- 216.

ويجب على مدقق الحسابات التحقق من جدية تطبيق النظام للتأكد من صحة الالتزام بهذه الإجراءات، ويمكنه اختبار الالتزام بإجراءات الرقابة المؤدية بمستندات، عن طريق أخذ عينة من هذه المستندات بواسطة الطرق الإحصائية ومن الممكن أن تكون خطوات اختبار الالتزام بإجراءات الرقابة على النحو التالي:

- أن يتم تحديد أهداف التدقيق؛
- أن يتم تعريف وتحديد مجتمع الدراسة؛
- أن يحدد الصفات المراد اختبارها والانحرافات عنها؛
- أن يتم تحديد حجم العينة؛
- أن يقوم باختيار العينة؛
- أن يتم فحص إجراءات الرقابة؛
- تقييم أدلة الإثبات.

ويوضح الشكل التالي مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية:

الشكل (1-1): مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية.

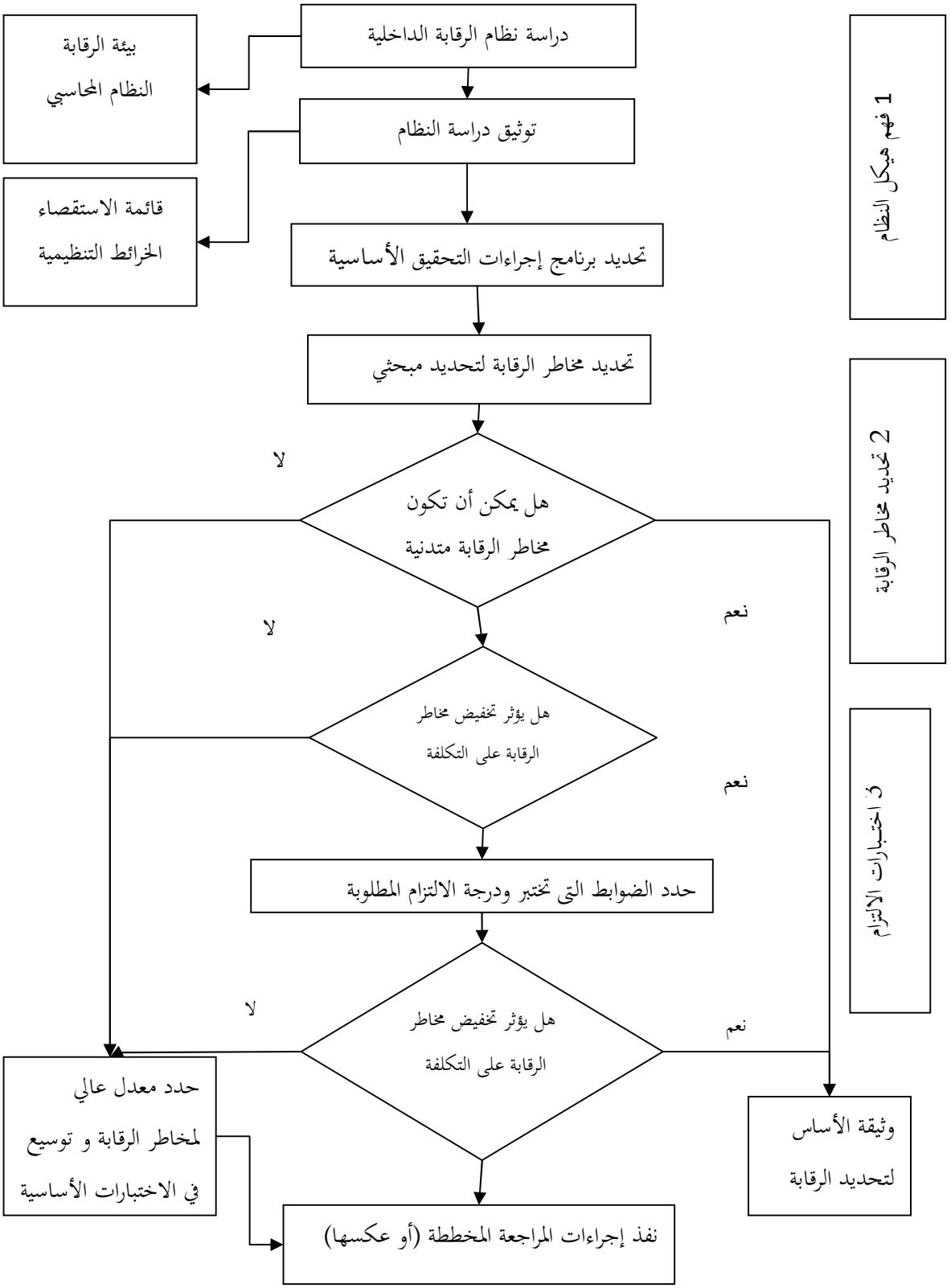

المصدر: غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص207.

المطلب الثاني: وسائل ومكونات نظام الرقابة الداخلية.

هناك عدة وسائل ومكونات لنظام الرقابة الداخلية نذكر منها:

أولا: وسائل نظام الرقابة الداخلية:

1. الخطة التنظيمية:

أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية، تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذها والتي تخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد الأهداف المستوحاة منها وعلى الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة، وبالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف، إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات.

ونشير في الأخير إلى العناصر الأساسية يجب أن تكون في الخطة التنظيمية هي كالأتي:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة؛
- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط؛
- تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بالنسبة لكل شخص.

2. الطرق والإجراءات:

تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية، فإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، والعمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، إذ تشتمل الطرق على طريقة الاستغلال، الإنتاج، التسويق، تأدية الخدمات، وكل ما يخص المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق إلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق الأهداف المرسومة.[1]

[1] طواهر محمد التهامي، صديق مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص86-87.

3. المقاييس المختلفة:

تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات؛
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية؛
- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

ثانيا: مكونات نظام الرقابة الداخلية.

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات مترابطة وهي:

1. بيئة الرقابة:

تعتبر بيئة الرقابة أساس المكونات الأخرى وتعمل من أجل تحقيق نظام رقابي فعال فهي تمثل الأثر المتجمع للاتجاه العام والإدراك وتصرفات إدارة الشركة ومُلاَّكِهَا على تحديد وتعزيز أو التخفيض من فعالية نظم الرقابة، وتؤثر البيئة الرقابية على تحديد السياسات والإجراءات ودرجة التمسك بها فهي توفر النظام والهيكل.

وهناك عدد كبير من العناصر الخاصة التي تساهم في نجاح بيئة الرقابة وتتمثل فيما يلي:

- النزاهة والقيم الأخلاقية؛
- الالتزام بالكفاية؛
- مشاركة المسئولين عن الحوكمة؛
- فلسفة الإدارة ونمط التشغيل؛
- الهيكل التنظيمي؛
- تخفيض السلطة والمسؤولية.[1]

[1] فتح رزق السوافيري، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص19.

2. تقييم المخاطر:

يهتم هذا بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة.[1]

وبالإمكان القيام بتحليل المخاطر بالعمليات العامة التالية:[2]

- تقدير أهمية الخطورة (المخاطر)؛
- تقييم احتمالية حدوث المخاطر (الخطورة)؛
- الأخذ بعين الاعتبار ما هي الإجراءات الواجب أخذها لترك الخطورة.

3. النشاطات الرقابية:

هي سياسات وإجراءات تساعد على ضمان القيام بتوجيهات الإدارة، ويجب أن تكون هذه النشاطات الرقابية فعالة وكفء في تحقيق الأهداف الرقابية للشركة، ومن أمثلة هذه النشاطات الرقابية نجد المصادقات (التأكيدات) مراجعة الأداء والحفاظ على السجلات بشكل عام.[3]

4. المعلومات والاتصال:

إن الغرض من نظام المعلومات والتوصيل المحاسبي يكمن في تحديد العمليات المالية للشركة، وتجميعها وتصنيفها وتحليلها وكتابة التقرير عنها، وتحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها بنظام المعلومات والتوصيل العديد من المكونات الفرعية التي يعتمد في شكلها على أصناف العمليات المالية مثل (المبيعات، المردودات، الحيازة، الاستثمار) .[4]

5. المراقبة (المتابعة): يهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية ويمكن إجراء هذه المراقبة من خلال أنشطة روتينية وعمليات تقييم منفصلة أو مزيج منهما ويعتمد تكرار ونطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة وعمليات التقييم المنفصلة كالتالي:[5]

---

[1] فتح رزق السوافيري ، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[2] نضال محمود الرمحي، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر،عمان، الأردن، سنة 2013، ص 144.

[3] فتحي رزق السوافيري، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[4] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص290.

[5] عبد الله الواردات خلف، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص366.

- **المراقبة المستمرة:** يتم بناءها داخل الأنشطة الرقابية المتكررة بالمنشأة، وتتضمن هذه المراقبة أنشطة دورية، إدارية وإشرافية يقوم بها الموظفون في سبيل أداء مهامهم الوظيفية وتتضمن مخالفات أنظمة الرقابة الداخلية كالمخالفات الأخلاقية، غير اقتصادية، غير فعالة وغير مؤثرة.
- **عمليات التقييم المنفصلة:** يتوقف نطاق عمليات التقييم المنفصلة على تقييم المخاطر، وفعالية إجراءات المراقبة المستمرة ،كما أن عمليات التقييم المنفصلة تتناول تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، استنادا إلى أساليب وإجراءات محددة مسبقا ويجب إبلاغ المستوى الإداري عن جوانب القصور في الرقابة الداخلية.

الشكل (1-2): مكونات نظام الرقابة الداخلية.

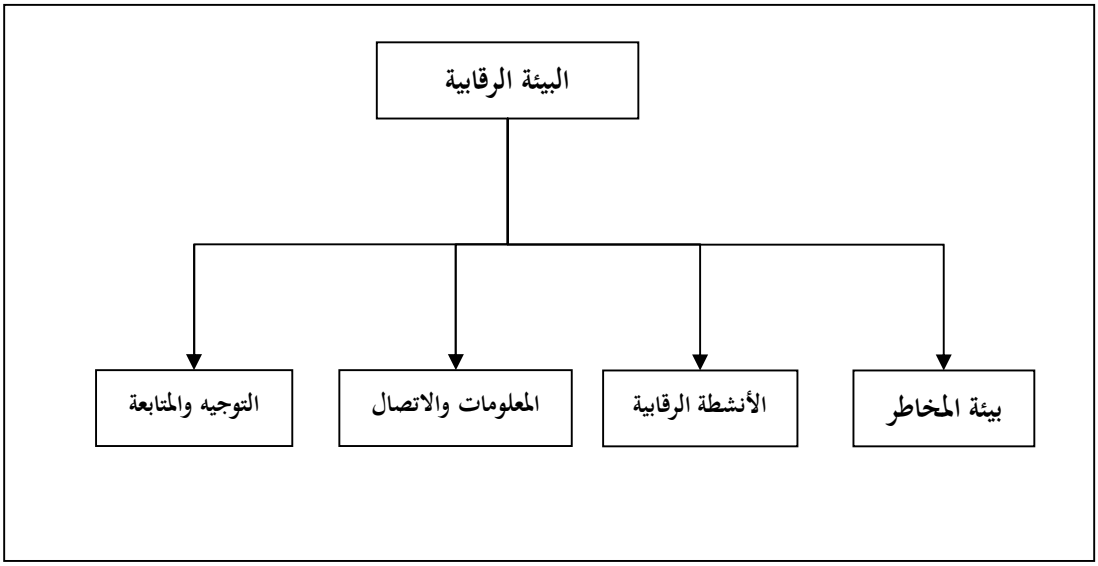

المصدر: برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية "دراسة عينة من المراجعين الداخليين"**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014- 2015، ص12.

المطلب الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية.

تعتبر مقومات الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى، فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة وفعالية هذا النظام والعكس صحيح لذلك سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية:[1]

1. هيكل التنظيم الإداري:

إن وجود هيكل تنظيمي كفئ في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة، فمن خلاله يتم تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات ولتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم الهيكل التنظيمي الإداري في المنشأة بما يلي:[2]

- أن يمثل هذا الهيكل الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف المنشأة؛
- ضرورة الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية؛
- وضوح خطوط السلطة والمسؤولية؛
- مرونة وبساطة الخطط الموضوعة مع الثبات النسبي.

2. نظام محاسبي سليم:

يعتبر نظام المعلومات أحد المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال ولتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، كما يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:

- أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود لتحكم عملية التوجيه المحاسبي؛
- يتضمن النظام المحاسبي طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها وسلامة التبويب لها؛
- شمل النظام المحاسبي على مجموعة مستندية (داخلية وخارجية) محددة؛
- قيد العمليات المحاسبية أولاً بأول، ويتطلب ذلك مجموعة دفترية مناسبة لحجم المنشأة؛
- إتباع مبدأ تقييم العمل؛
- يجب أن يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية (تاريخية والمستقبلية)؛

[1] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص209.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2003، ص81.

- يجب أن يتماشى النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمنشأة، فهو إجراء وتحقيق محاسبة المسؤولية.[1]

3. الضبط الداخلي:

يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية، بهدف خدمة الإدارة، والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال.

ويحتاج نظام الضبط الداخلي إلى ترتيبات خاصة للواجبات لمنع الأخطاء والغش واكتشافها وذلك بالقيام بما يلي:

- تحديد اختصاصات الإدارات بشكل يمكن معه تكامل الجهود وعدم تعارضها؛
- وتحديد الاختصاصات على مستوى الأفراد داخل الأقسام والإدارات الفرعية؛
- تحديد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المنشأة والتي تختلف وفقا لاختلاف التنظيم الإداري للمنشأة؛
- أن يتم إبدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العمال واختصاصه.[2]

4. كفاءة الموظفين:

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، لذلك تعتبر عملية اختيار الموظفين ذوي الكفاءة العالية وتدريبهم، وصفاتهم الشخصية من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يكون نظام الرقابة الداخلية فعال بسبب الموظفين ذوي الكفاءة، وللحكم على نظام الرقابة الداخلية يجب على مدقق الحسابات الخارجي أن يفحص ويقيم سياسة المنشأة في التوظيف والترقية، وتقييم كفاءة الموظفين الذين يكونوا مسئولين عن مراكز رئيسية في القسم المالي.[3]

5. رقابة الأداء:

[1] طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص99-100.

[2] غسان فلاح مطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص211.

[3] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

تعمل إدارة المؤسسة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية وبما يكفل الالتزام بسياستها، غير أن الالتزام بمستويات الأداء قد لا تدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة، لذا ينبغي دراسة ووضع إجراءات كفيلة بتصحيحه وتتمثل في الآتي:

- **الطريقة المباشرة:** وتكون بالتدخل المباشر من المسئول على العمل؛
- **الطريقة غير المباشرة:** وتكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة.[1]

6. حماية الأصول:

يجب أن يكون لدى المنشأة سياسات وإجراءات توفر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس، وحتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة يجب أن يتم الاحتفاظ بالسجلات والملفات في أماكن تقلل من احتمالات إدخال تعديلات عليها أو إتلافها، كما يجب إتباع سياسة سليمة للحماية المادية للأصول كأن يخصص لها مخازن، واستخدام الأنظمة الالكترونية لإقفالها وفتحها واستخدام الخزائن الحديدية وتحديد الأشخاص المسموح لهم بالدخول لهذه الأماكن.[2]

المبحث الثالث: آليات الرقابة الداخلية.

[1] طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 212.

[2] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص212.

تنصب الآليات الداخلية لنظام الرقابة على أنشطة وفعاليات المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها، بهدف التأكد من كفاءة وفاعلية عملياتها، وعليه تم تقسيم المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية، المطلب الأول آلية لجنة المراقبة الداخلية، المطلب الثاني آلية مجلس الإدارة، المطلب الثالث تطرقنا إلى هيكل الملكية.

المطلب الأول: آلية لجنة المراجعة الداخلية.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى العناصر المتعلقة بلجنة المراجعة الداخلية كالآتي:

أولا: لمحة عامة عن لجنة المراجعة الداخلية.

ظهرت المراجعة الداخلية منذ حوالي ثلاثين عاما فهي تعتبر حديثة بالمقارنة بالمراجعة الخارجية، واقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العلميات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت ثم تطورت وأصبحت تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومدَ الإدارة بالمعلومات ويجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال النسبي في مباشرة مهامه، وقد أدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941، وقام هذا المعهد بوضع المعايير اللازم الالتزام بها عند ممارسة مهنة المراجعة كما اهتمت العديد من الهيئات بزيادة استقلالية هذا القسم حيث أوضعت أن من الضروري قيام لجنة المراجعة الداخلية والتأكد من استقلاليتها عن إدارة الشركة وفي هذا الشأن أوصى "سميث روبرت" في انجلترا لجان المراجعة القيام بالآتي:

- مراجعة أنشطة المراجعة الداخلية؛
- التأكيد على أن المراجعة الداخلية لديها الموارد الكافية لكي تباشر عملياتها؛
- تعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية؛

وأيضا في الولايات المتحدة أوصى "بلو روبن كومنت" بقيام لجنة المراجعة بإنشاء قنوات اتصال بينها وبين قسم المراجعة الداخلية من أجل تدعيم كل منهم الآخر، وتعتبر لجنة المراجعة بالنسبة لقسم المراجعة الداخلية بإرسالها من تدخل الإدارة في شؤونها بما يؤدي إلى استقلالها.[1]

ثانيا: تعريف لجنة المراجعة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الحوكمة والإصلاح المالي والإداري**، جمهورية مصر، القاهرة، 2009، ص57-58.

تعرف لجنة المراجعة بأنها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، تشمل مسؤولياتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية، ومراجعة الإفصاح في التقارير ودعم استقلال المراجع الخارجي ومناقشته بنتائج المراجعة.[1]

ثالثا: مهام لجنة المراجعة.

تتمثل في مساعدة مجلس الإدارة على أداء واجباته بكفاءة وفعالية والوفاء بمسؤوليته وتنفيذ مهامه الأساسية خاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، كذلك دعم أنظمة الرقابة الداخلية ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين، قد تختلف مهام المراجعة من دولة إلى أخرى كما قد تتنوع على أساس نوع ودرجة تعقيد حجم الأعمال، حيث تكمن المهام الرئيسية للجنة المراجعة في أربعة مجالات أساسية هي كالآتي:

- الإشراف والرقابة على القوائم المالية وفحصها؛
- دعم وظيفة المراجعة الخارجية؛
- دعم وظيفة المراجعة الداخلية؛
- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.[2]

المطلب الثاني: آلية مجلس الإدارة.

[1] براق محمد، قمار عمر، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، 6-7 ماي 2012، الجزائر، ص8.

[2] حفيظ هاجر كلثوم، **المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات،دراسة استبيانية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومراجعة، البويرة، جامعة أكلي محند أولحاج، سنة 2013-2014، ص55.

سنتناول في هذا المطلب آلية مجلس الإدارة كما يلي

أولا: تعريف مجلس إدارة.

1. هو هيئة رسمية قانونية، يسهر على حوكمة الشركة التي يخدمها، ولا يساهم مجلس الإدارة في النشاط الروتيني للشركة، بل يقف خلف مختلف العمليات التي تتم يوميا من خلال تقديم النصح، حيث يعنى مجلس الإدارة بمهمة ائتمانية تتمثل في الرقابة على الشركة، كما يمكن أن توكل إليه أدوار أخرى كالقدرة على عزل مسير الشركة، مهمة الرقابة والتدقيق في القرارات المهمة التي يتخذها المسير وغيرها.[1]

2. هو الذي يمثل المصالح الأساسية للمساهمين وبعض الأطراف الأخرى أحيانا، حيث يقوم باختيار الإدارة وتقديم التوجيهات العامة للمديرين التنفيذيين كما أنه يشرف على أداء الإدارة.

ثانيا: مسؤوليات ووظائف مجلس الإدارة.

تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.[2]

وتتمثل فيما يلي:[3]

- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق مصلحة المؤسسة والمساهمين؛
- يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، مثل المراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، اختبار المسئولين التنفيذيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، الإشراف على عملية الإفصاح والإيصالات، ضمان سلامة التقارير المالية والمحاسبية للشركة؛[4]
- على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة؛
- ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، كالإشراف على فعالية ممارسات حوكمة المؤسسات، ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، استعراض وتوجيه إستراتيجية المؤسسة، الإشراف على عمليات الإفصاح والشفافية؛

---

[1] مُحَمَّد الشريف بن زواي، **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، الطبعة الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص81.

[2] صابر تاج السر مُحَمَّد الكنزي، **حوكمة الشركات وأثرها على الرقابة البيئية**، مجلة أماراباك، المجلد 6، العدد 18، السنة 2015، ص145.

[3] عماري إلهام، سهتالي عبلة، **تفعيل الرقابة المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، دفعة 2014-2015، ص30.

[4] يحي سعيدي، لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 5، سنة 2012، ص185.

- ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.[1]

وحسب بيكر(Beker) فإن مهام مجلس الإدارة هي:

- مراقبة النتائج والكيفية التي تتحمل المؤسسة بها مسؤولياتها؛
- تحديد طرق ونماذج القيام بأعماله (الميزانيات، التقارير، وسائل رقابية أخرى) تسمح للإداريين بالوفاء بالتزامات هذه الوظيفة وتخدمهم في طرح أسئلة ملائمة؛
- يفوض الرئيس المدير التنفيذي وفريقه الوظائف والأعمال الرئيسية؛
- اتخاذ قرارات بخصوص الأجور والسياسات فيما يخص التقاعد؛
- اختيار المدير التنفيذي (CEO) وفريقه.

ومن جهته ماس (MACE) قدم إحدى عشر بندا فيما يتعلق بمهام مجلس الإدارة منها:

- مسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين في حماية مصالحهم، مراقبة المردودية ...؛
- مسؤولية اختيار وتنحية المدير التنفيذي ويفوض له كل السلطات لممارسة إدارة المؤسسة؛
- يقيم نجاعة أداء المدير التنفيذي الرئيسي؛
- يراقب الهيكل المالي للشركة؛
- يراجع، يراقب ويقيم العملية التسييرية.[2]

ثالثا: أعضاء مجلس الإدارة:

تتميز غالبية الشركات بتركز الملكية الكلية للشركة عند بعض المساهمين، والعديد منها يملكها عددا محدودا من الأشخاص أو العائلات، ويبقى عدد محدود من هذه الشركات التي تعود ملكيتها إلى مستثمرين مؤسساتيين، وفي أغلب الحالات يكون أعضاء مجلس الإدارة هم أنفسهم المساهمون الرئيسيون للشركة، وفي المؤسسات العائلية، يعد مجلس الإدارة أحد الاجتماعات الرسمية أو غير الرسمية للعائلة، أين تتخذ فيها القرارات المهمة والنهائية، وأغلب النقاشات الحالية حول مجلس الإدارة تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار.

[1] عماري إلهام سهتالي، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[2] نصر الله أم كلثوم، **دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بريد الجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص حكامة المنظمات، سعيدة، جامعة الطاهر مولاي، سنة 2013-2014، ص83.

في أغلب الحالات، فإن المساهمين هم من يعينون أعضاء مجلس الإدارة، لكن في بعض الشركات وفي بعض الدول تفرض قوانين الدولة أن يتم تعيين بعض أعضاء مجلس الإدارة من طرف أصحاب مصالح آخرين داخل الشركة كالعمال.[1]

المطلب الثالث: هيكل الملكية.

إن حملة الأسهم باعتبارهم المالكين للشركة هم مراقبين محتملين، يمكنهم ممارسة مختلف آليات الرقابية للشركات للتأثير على مدراء البنك، وهذه الآليات ليست قاصرة على الأعمال البنكية ولكنها موجودة في كل القطاعات الأخرى.

ويتم تسليط الضوء على حملة الأسهم كمالكين للشركة، وتزود السلطات التنظيمية المتعاملين في السوق بالأسعار التي تكشف التقييم السوقي لمخاطر وحالة البنك، علاوة على ذلك الأسهم عادة هي أول من يفقد القيمة في حالة فشل البنك، وهذا يجعل حملة الأسهم حساسين تجاه مخاطر البنك، ولذا يعول عليهم كمراقبين لحالة البنك، وخلافا للمودعين، فإن حملة الأسهم لا يمكن أن يكونوا سبب مباشر في الهرولة نحو البنك، وبدلا من ذلك فإن رد فعلهم تجاه الدخول في مخاطر مفرطة هو إتباع سياسة الخروج من الضغط على الإدارة لتصحيح سياستها باعتبارهم المالكين.[2]

وهناك ثلاثة أنواع من المشاكل التي يواجهها حملة الأسهم عندما تسعى إلى ممارسة الرقابة على المدراء:[3]

- صغار المساهمين غالبا ما يفتقرون إلى الخبرة الكافية لمراقبة وتقييم أعمال المدراء الذين لديهم حذر كبير على تدفق المعلومات، كما أن اقتران التكاليف الكبيرة بمراقبة المدراء تجعل من صغار المساهمين الذين يمتلكون حصص صغيرة في الشركة بالاعتماد على كبار المستثمرين للقيام بعملية الرقابة وهو ما يعرف بمشكلة الركوب المجاني؛
- كبار المساهمين ربما يكون لديهم تعارض مصالح الأمر الذي يمكن أن يضعف من حوافز تعظيم قيمة الشركة، على سبيل المثال كبار المساهمين قد يتمتعون بمنافع خاصة من السيطرة التي قد تؤثر بشكل غير ملائم على اتخاذ قراراتهم؛

---

[1] محمد الشريف بن زاوي، **نفس المرجع**،ص 89.

[2] روحاني دليلة، **أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، سنة 2013-2014، ص25.

[3] عبد الله علي أحمد القرشي، **دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي**، رسالة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية، 2010، ص 134.

- كبار المساهمين قد يكونوا أنفسهم جزء من المشاكل التي تواجهها المؤسسة.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة نظام الرقابة الداخلية وأهم الآليات الرقابية الداخلية، حيث بنيت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث.

ففي المبحث الأول عرفنا نظام الرقابة الداخلية على أنه مجموعة الطرق والأساليب والإجراءات داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول والحفاظ عليها وذلك من خلال بلوغ دقة وصحة المعلومات المحاسبية، قدمنا أهداف نظام الرقابة الداخلية، كما قمنا بتعداد أنواع نظام الرقابة الداخلية التي هي الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي.

أما المبحث الثاني أبرزنا فيه خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية ووسائله ومكوناته ومقوماته، وأخيرا من خلال المبحث الثالث قدمنا مختلف آليات الرقابة الداخلية التي أحصيناها في: آلية لجنة المراجعة، آلية مجلس الإدارة، هيكل الملكية وإبراز مسؤوليات ومهام كل آلية من الآليات السابقة.

ويمكن من خلال هذه الدراسة أن نستخلص بأن نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن وسيلة تعتمد عليها المؤسسة من أجل بلوغ أهدافها من خلال إتباع إجراءات وخطوات لتنفيذ القوانين الموضوعة وتجنب المخاطر التي تهدد المؤسسة بواسطة آليات تسمح بمراقبتها واكتشافها ومعالجتها في الوقت المناسب.

تمهيد:

تعد البنوك من المنشآت المالية لما لها دور هام وحيوي في اقتصاديات الدول، وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطا، تنظيما، توجيها ورقابة يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

ولضمان السير الحسن لهذه المنشأة كان لا بد من اتخاذ جملة من القوانين والتصرفات التي من شأنها تحقيق أهدافها، وتجعل من مستوى الموارد متوافقا مع الاحتياجات بمعنى أن إدارة المنشأة من الناحية المالية أو ما يعرف بالوظيفة المالية، حيث أنّ هذه الأخيرة تعتبر من أبرز وأهم الوظائف، إذ تحدد مستقبل المؤسسة، ومدى استمراريتها وهيكلها المالي وغيرها.

ولهذا سوف نعمل من خلال هذا الفصل على البحث في الوظيفة المالية في البنوك التجارية، وذلك من خلال تقسيم العمل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: عموميات حول الوظيفة المالية.

المبحث الثالث: أسس الوظيفة المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.

يعتبر البنك التجاري من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول تطرقنا إلى نشأة ومفهوم البنوك التجارية، لننتقل بعدها إلى أهم وظائفه وذلك في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث تناولنا فيه مبادئ، موارد، استخدامات وأهمية البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

سنتناول من خلال هذا المطلب نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

أولا: نشأة البنوك التجارية.

تشير الدراسات التاريخية في هذا المجال إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، ذلك راجع لمشاكل في المقايضة، حيث كان صك النقد كالحل الأمثل، إلا أن هذا النقد كان ثمين مما دفع المالكين إلى البحث عن وسيلة آمنة لحفظها، فكان الصاغة الجهة الأمينة لوجود وسائل حماية لديهم بحيث يشير إلى أن أول ظهور لهذه البنوك كانت في جزيرة صقلية، التي كان يعمل معظم أهلها في الصيد، فكانوا هؤلاء الصيادون يخرجون لفترات طويلة فيقومون بإيداع أغراضهم الثمينة لديهم مقابل أجر معين، ولهذا كانوا هم الملجأ الأهم للراغبين في الاقتراض حيث برعوا في استغلال حاجات السكان وكانوا يقرضونهم بفائدة، وهذا ما زاد من اهتمامهم في الحصول على قدر أكبر من الودائع، للتمكن من منح قروض أكبر وتحصيل فوائد أكبر، لذا زادت المنافسة بينهم لإغراء الناس بإيداع الأموال حتى أصبحت الوديعة بدون أجر، بل وأصبحوا فيما بعد وبسبب المنافسة يدفعوا للمودعين فوائد على ودائعهم إضافة إلى تسهيل عملية الإيداع لدرجة أنهم كانوا يحملون طاولاتهم إلى الشاطئ لأخذ الودائع دون تأخير المسافر.

ويقال أن اسم البنك Bank جاء من كلمة Banco والتي تعني الطاولة أو المنضدة.[1]

في مرحلة لاحقة أصبح بالإمكان نقل المال المودع لدى الصاغة من شخص إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بواسطة كتاب خطي مميز، يأمر بموجبه المودع لدى الصاغة بدفع المبلغ لشخص آخر وفي حال كان المستفيد

[1] محمود حسين الوادي وآخرين، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص 101.

من الأمر يرغب بإبقاء المبلغ لديهم فإن التوقيع على شهادة الإيداع أصبحت تكفي لتحويل ملكية الوديعة من المودع الأصلي إلى المودع الجديد.

وفي القرن الخامس عشر إلى السابع عشر، صار الصاغة يصدرون شهادات ملكية يتعهد الصائغ الحامل للشهادة بأنه يمكن استبدال شهادة عند الطلب بقطع ذهبية.

ويشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم أنشئ في عام 1157 م ثم بنك جنوة عام 1170م وبرشلونة عام 1403م وأمستردام عام 1609م وهامبورغ عام 1619م، وكان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي ببنك واحد يخضع لإشراف الحكومة وحماية المواطنين من تلاعب الصيارفة، وفي بداية القرن التاسع عشر تم سن لقوانين وتشريعات تحكم المصارف والمصرفين والمعاملات.[1]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية.

نجد العديد من التعريفات والمفاهيم للبنوك التجارية تختلف باختلاف العصور، حيث في كل حقبة نجد تعريف حسب منظورهم وهي كالتالي:

1. " البنوك التجارية هي مؤسسة مالية، تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى تنميته وإثرائه، أما الثانية هم أصحاب العجز المالي، تحتاج لأموال للاستثمار أو التشغيل أو الاثنين معا."[2]
2. " البنك هو تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، ويساير تغيرات البيئة المصرفية. "[3]
3. "هي مؤسسة مالية وسيطية، تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة، القصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، في كل من السوق النقدي والمالي، وأيضا تؤدي مهمة الوساطة بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح."[4]
4. "البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك اصطلاحا بنوك الودائع."[5]

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

[2] مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص13.

[3] **نفس المرجع**، ص 14.

[4] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 5.

[5] زينب عوض الله، أسامة مُحَمَّد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 99- 100.

5. "أما المشرع الجزائري، عرف البنوك التجارية على أنها شخصية معنوية، مهمتها العادية الرئيسية جمع الودائع من الجمهور، ومنح القروض، وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن."[1]

من خلال ما سبق نقول بأن البنك هي المنشأة أو المؤسسة المالية، التي تقوم ممارستها على تجميع الفائض من الأموال قصد إنجاز مشاريع وتغطية النفقات عند الحاجة.

ويمكن استخلاص الخصائص المميزة للبنوك التجارية، والتي تشتمل على النقاط التالية:[2]

- معظم أصول البنك حقوقا على مؤسسات وأشخاص آخرين تتمثل في قروض أو استثمارات مالية؛
- معظم موارد البنوك حقوقا لمؤسسات وأشخاص آخرين ودائع أو قروض من آخرين؛
- البنوك التجارية هي المؤسسة الوحيدة القادرة على إيجاد أو توليد خصوم إبداعية قابلة للتحويل من شخص لآخر أو من مؤسسة إلى أخرى ومن ثم تساهم في إدارة وعرض النقود في المجتمع؛
- البنوك التجارية تتميز بالقدرة على التوسط بين المدخرين والمستثمرين، كما أنها تخلق أو تولد مصادر تمويل وتعيد إقراضها، وهي بذلك تمارس دورا فعالا في إيجاد الائتمان وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- البنوك التجارية تتميز بخاصية أساسية تتمثل في قدرتها على خلق أو توليد النقود دون المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال الاقتراض وإعادة الإقراض لمعظم الأموال المقترضة، الأمر الذي ينجم عنه زيادة في حجم الودائع وهكذا أصبحت التغيرات في أصول البنوك التجارية أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقد.

إضافة إلى هذه الخصائص، هناك العديد من نقاط التمييز للبنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية من أهمها ما يلي:

- تتميز البنوك التجارية بقدرتها على خلق النقود، وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا مصرفية؛
- تتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع واحتياطاتها ومخصصات البنك مع ملاحظة أن المتخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن أرباح العام لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك) نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها. ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية أي الموارد

[1] الجمهورية الجزائرية، القانون (90-10) ، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16 ، المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[2] حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة الجمع العربي، عمان، 2010، ص51.

الغير ذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك؛ هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد الغير ذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع ألا وهي الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية.[1]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.

يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى قسمين كما يلي:

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.

وتشمل ما يلي:

1. **قبول الودائع وتنمية الادخار:** تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب، أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد.[2]
2. **منح الائتمان:** هذه الوظيفة تتمثل في منح البنوك نقود (ورقية، مصرفية) للأفراد (رجال الأعمال، تجار) خلال فترات زمنية مختلفة، غالبا ما تكون أقل من سنة، وهذا لمساعدتهم في عملياتهم العاجلة، ولمباشرة أعمالهم ونشاطاتهم، على أن يردوا تلك المبالغ مع فوائد على القروض، ويقوم البنك بمنح قروض قصيرة الأجل، حيث تستغرق شهورا فقط، وهي تعتبر هامة لمواجهة النشاط التجاري والاقتصادي، وكذلك قروض طويلة ومتوسطة الأجل تكون لأكثر من سنة، بحيث تكون موجهة لأغراض تجارية، إنتاجية وعقارية.[3]
3. **عمليات الصرف:** عند قيام معاملة بين عونين اقتصاديين في بلدين مختلفين، تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية، أي على الزبون أن يتوفر لديه مبلغ مالي معين بعملة البلد المصدر الأجنبي، للقيام بالدفع وهذا ما يسمى بعملية الصرف، والتي تتم في مكان يدعى سوق الصرف، ويقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم.[4]
4. **خصم الأوراق التجارية:** إن الأوراق التجارية غالبا ما تكون في شكل كمبيالة، حيث يتقدم حاملها للبنك قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على النقود، وتكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، طبعة 1، دار الوفاء للتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص32.

[2] محمود حسين الوادي وآخرين، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

[3] مصطفى رشيحة رشدي، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال**، طبعة 6، دار الجامعية للنشر، 2001، ص55.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص95.

الكمبيالة، إن البنك يقوم بخصم فردي بين قيمة الورقة التجارية قيل تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في نفس التاريخ، وهذا يظهر الفائدة التي يستحقها البنك، مقابل الخدمة التي أداها للشخص، بتخليه عن أمواله لمدة زمنية معينة، وتسمى تلك الفائدة بمعدل الخصم.[1]

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.

وتتمثل فيما يلي:[2]

1. **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين ومنه تحديد الحجم الأمثل للتمويل، وكذا طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل.
2. **وظيفة أمناء الاستثمار:** وتشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه كسداد الالتزامات الدورية، إقامة المزادات لبيع وشراء السلع، ممارسة بيع وشراء العقارات.
3. **وظيفة التوزيع:** يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج، والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه، عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام، والذي انتهى تقريبا بانهيار الإتحاد السوفياتي.
4. **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة، مع متابعة هذه الأموال للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمها.
5. **خدمات مصرفية أخرى:** بالإضافة إلى العمليات والخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك فهناك خدمات ملحقة منها:

- خدمات البطاقات الائتمانية؛
- البنك الآلي؛
- شراء وبيع الشبكات الأجنبية.

المطلب الثالث: مبادئ، موارد، استخدامات وأهمية البنوك التجارية.

[1] بلعيد ذهبية، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، البليدة، جامعة سعد دحلب، 2007، ص50.

[2] ضيف خلاف، **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، أم البواقي، 2014-2015، ص16-17.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مبادئ، موارد، استخدامات وأهمية البنوك التجارية.

أولا: مبادئ البنوك التجارية.

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظيفتها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتهم ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:[1]

1. **السرية:** وهو عامل يجب أن يتوفر بين البنك والعميل، فلا يجب للبنك أن يخبر أحدا عن أسرار عملائه ويستثني الالتزام بهذا المبدأ عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.
2. **حسن المعاملة:** أساس تمويل العميل العرضي إلى عميل دائم، هي طريقة معاملة البنك له، لذا فواجب البنك اختيار العاملين بعناية فائقة، مع تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه.
3. **الراحة والسرعة:** إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك والسرعة في الإجراءات.
4. **كثرة الفروع:** يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه وذلك بفتح فروع في مختلف المناطق، وهذا يعود عليه بفوائد كثيرة.

ثانيا: موارد البنوك التجارية.

تحصل البنوك التجارية على الأموال التي تقوم بإقراضها للعملاء من خلال مجموعة من الموارد وتتنوع هذه الموارد إلى موارد ذاتية وغير ذاتية سنوضحها كما يلي:[2]

1. الموارد الذاتية (الداخلية): وتشمل:

- **رأس المال:** ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لمتانة المركز المالي للبنك وعادة تفرض التشريعات البنكية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية عرض استثماري معين.
- **الاحتياطات:** هي ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسم إلى قسمين:

• **الاحتياطي القانوني:** وهي ما يلزم البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.

[1] ناجي حليمة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية "دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2015، ص18-19.

[2] علي بوعبد الله، **وظائف الإدارة المصرفية**، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2005-2006، ص06.

- **الاحتياطي الخاص**: يحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة متوقعة، ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

2. الموارد غير ذاتية (الخارجية): وتشمل:

- **الودائع**: يمثل هذا القسم من الحسابات المبلغ الأكبر من خصوم البنك، وهو يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على وائد وحسابات التوفير.
- **شيكات وحوالات وإعتمادات دورية مستحقة الدفع**: هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.
- **مستحق للبنوك**: ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.[1]

ثالثا: استخدامات البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار، والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة وتحقيق الأرباح، ومن أجل ذلك فإن البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزءا آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، غير أنها لا تدر ربحا كبيرا كسندات الخزينة والأوراق التجارية، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة ولكنها تدر ربحا أكبر.[2]

1. الأرصدة النقدية الجاهزة: تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وإن كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.

2. السندات الحكومية: هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر.

3. القروض: تمثل القروض مصدر الإيراد الأكبر للبنك، كما تمثل أكبر الاستثمارات جاذبية نظرا لارتفاع نسبة العائد المتولد عنها.

---

[1] علي بوعبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[2] عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية: "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 11-12.

4. **الاستثمارات ذات العائد المرتفع:** تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها إلى أدنى حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمارات السابقة، وهي تأخذ شكل أسهمها وسندات في المؤسسات الصناعية أو التجارية، كما تتميز أيضا بارتفاع درجة المخاطرة.
5. **الأصول الثابتة:** تمثل الأصول المادية مثل المباني، المعدات...إلخ.

واعتمادا على ما سبق يمكن تلخيص أهم عناصر ميزانية البنك التجاري كما يلي:

الجدول رقم (2-1): ميزانية البنك التجاري.

الأصول	الخصوم
الأرصدة النقدية الجاهزة:	**رأس المال:**
- نقد في الصندوق.	- رأس المال المدفوع.
- أرصدة لدى البنوك الأخرى.	- الاحتياطات.
- أرصدة سائلة أخرى.	- الأرباح المحتجزة.
محفظة الأوراق المالية:	**الودائع:**
- سندات الحكومة.	- ودائع تحت الطلب.
- أسهم وسندات غير حكومية.	- ودائع توفير.
القروض:	- ودائع لأجل.
- قروض قصيرة الأجل.	**قروض طويلة الأجل:**
- قروض طويلة الأجل.	- الاقتراض من البنوك الأخرى.
حسابات قيد التحصيل.	**مصادر تمويل أخرى:**
أصول ثابتة أخرى.	- تأمينات مختلفة.
	- أرصدة مستحقة الدفع.
	- حسابات دائنة.

المصدر: رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر**، طبعة 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص52.

رابعا: أهمية البنوك التجارية.

تظهر أهمية البنوك التجارية في النقاط التالية:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب، بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا، مما يقلل الطلب على النقود؛
- نظرا لتنوع الاستثمارات، فإنّ المصارف تعمل على توزيع المخاطر، مما يمكنها من الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يبتعد عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.[1]

المبحث الثاني: عموميات حول الوظيفة المالية.

[1] يوسف كمال مُحَمَّد، **فقه الاقتصاد النقدي**، طبعة 1، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 146-147.

إن الوظيفة المالية لها الدور الأهم في استمرارية حياة المؤسسة ومزاولة نشاطها، حيث أن هدفها الأساسي هو مد المؤسسة الاقتصادية بمعلومات محاسبية وإدارية ومالية، في الوقت المطلوب وبتكلفة مناسبة من حيث الأموال الضرورية التي تحتاجها المؤسسة لتنمية وظائفها وضمان استقلاليتها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى المطالب الثلاثة التالية، ففي المطلب الأول تطرقنا إل نشأة ومفهوم الوظيفة المالية، أما في المطلب الثاني قمنا بالتطرق إلى نطاقها، وذكرنا دورها وأهدافها من خلال المطلب الثالث.

المطلب الأول: التطور التاريخي ومفهوم الوظيفة المالية.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم الوظيفة المالية كما يلي:

أولا: التطور التاريخي للوظيفة المالية.

شهدت الوظيفة المالية منذ ظهورها في شكلها الحالي عدة مراحل، اختلفت باختلاف المرحلة وحالة المحيط الاقتصادي والمالي، ويمكننا ذكر أهم المراحل التي مرت بها هذه الوظيفة.

ففي فترة الثلاثينيات والتي شهدت أزمة الكساد الكبير سنة 1929، أدت هذه الأخيرة إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها ونشاطاتها، ومن ثم اهتمت الوظيفة المالية بالتركيز على إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم وإلى توفير السيولة للمؤسسات ووضع القواعد المسيرة لأسواق الأوراق المالية.[1]

وفي حقبة الأربعينيات توالى الاهتمام بالتدفقات النقدية للمنظمات وكذلك أساليب التخطيط المالي والرقابة مع الأخذ في الاعتبار التحليل المالي، وكان الأساس المالي الذي تقوم عليه المنظمات في هذه الفترة هو كيف يتسنى للمشروع استخدام الأموال استخداما أمثل وذلك لعملياته الجارية، وظل التمويل عن طريق المصادر الخارجية بصورة وصفية للأساليب والأدوات دون التطرق إلى المسائل الفنية المتعلقة به.[2]

أما الخمسينيات فقد شهدت تسارعا في نمط تطور الإدارة المالية، ففي هذه الفترة بدأ الجانب الأيسر من الميزانية يستحوذ على بعض الاهتمام، كما أن الموجودات أيضا بدأت تحصل على اهتمام أفضل، وقد طورت أساليب كمية لإدارة البضاعة والحسابات المدينة والموجودات الثابتة، كذلك انتقل اهتمام الإدارة المالية من المنظور الداخلي، كما تم التوصل إلى أن للقرارات أثرا حيويا في وجود المؤسسة وجدولها.

ففي بداية الستينات انتقل التركيز إلى التحليل النظري وإلى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالأصول والخصوم بالشكل الذي يعظم من قيمة المؤسسة.

---

[1] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ورقلة، 2006، ص34.

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، طبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص34.

وفي الثمانينات شكلت قيمة المؤسسة المحور الرئيسي الذي يرتكز عليه التحليل المالي في كل جوانبه.

وفي بداية القرن العشرين تغير أسلوب المنافسة للشركات الكبرى إلى إستراتيجيات التعاون والتكتل وظهرت بذلك إستراتيجيات النمو والاندماج وظاهرة شراء المؤسسات بشكل كلي من قبل مؤسسات قائمة، وركزت الوظيفة المالية على هذه الظاهرة وعلى قواعد سوق المال والأوراق المالية التي يمكن إصدارها للحصول على الموارد المالية الضرورية.[1]

ثانيا: مفهوم الوظيفة المالية.

1. تعريف الوظيفة المالية: هناك عدة تعاريف للوظيفة المالية تتجلى فيما يلي:

- "هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارتها".[2]
- "الوظيفة المالية هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال ومصادرها، لكي تمكن المؤسسة من ممارسة نشاطها فيما يخص حاجاتها،وفي إطار قدراتها المالية المتاحة."[3]
- "تعرف على أنها مجموعة من المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال، من خلال برامجها وخططها الاستثمارية."[4]
- "هي النشاط الذي يهتم بالعملية التي تقوم بها المؤسسة للحصول على الأموال اللازمة، وأخذ القرارات المتعلقة بحيازة الأصول، كما تختص بإدارة النقد وتوفير التمويل اللازم لتمكين المؤسسة من القيام بأنشطتها."[5]
- "هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار ومجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية."[6]

[1] محمد مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص14.

[2] جميل أحمد توفيق، علي شريف، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص18.

[3] محمد سالم، **الوظيفة المالية شريان حياة المؤسسة الاقتصادية**، الشارقة 24، سنة 2016، ص1.

[4] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص263.

[5] مفلح محمد عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[6] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص8.

ومما سبق يمكن تعريف الوظيفة المالية بأنها مجموعة الأسس والمراحل التي تتبعها الإدارة المالية من أجل تسيير المؤسسة والحفاظ على السير الأمثل لعملياتها المختلفة وكذلك لأموالها ومحاولة إيصالها إلى تحقيق الأداء الأمثل من خلال التقييم المستمر له.

2. خصائص الوظيفة المالية: تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المؤسسة وتمتاز على غيرها من وظائف المؤسسة فيما يلي:[1]

- أنها تتدخل في جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي؛
- إنّ اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم للشركة ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسارة فادحة؛
- إنّ بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية، فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد ذو تكلفة عالية ومولت هذا الخط أو جزءا منه بالدين ولم تستطيع الوفاء بديونها فإن هذا سيعرض بقاءها واستمراريتها للخطر أو الفناء؛
- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء وإصلاحها ويعرض الشركة للخطر.

3. أهمية الوظيفة المالية: تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف للمؤسسة، لما لها من أهمية كبيرة نذكر منها:[2]

- البحث عن مصادر الأموال الممكنة بالنسبة إلى المؤسسة في إطار محيطها المالي، وهذا بعد تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامج وخططها الاستثمارية؛
- لها القرار في اختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها؛
- السهر على اختيار المزيج المالي الملائم، من أموال خاصة أو تمويل ذاتي وديون، والذي يحقق لها أحسن مردود وبتكاليف أقل ما يمكن؛
- متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية بعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات والمتابعة تعني الرقابة والتوجيه الأحسن والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية؛
- البحث عن الأموال بالكميات المناسبة وبالتكلفة الملائمة في الوقت المناسب والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن؛

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[2] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 286-287.

- تغطية الاحتياجات المالية، بحيث تسهر على اختيار المزيج المالي من الأموال الخاصة.

المطلب الثاني: نطاق الوظيفة المالية.

تتألف الوظيفة المالية من عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتقرير حجم الأموال اللازمة وكيفية الحصول عليها واستثمار الأموال المتاحة، إذ أن قرارات الاستثمار التي يتم من خلالها تحديد أنواع الأصول الثابتة أو المتداولة الواجب اقتناءها وحجم كل منها والمبرر الاقتصادي لاقتناء كل منها، وكذا المكاسب المتوقعة والمخاطر المرتبطة باقتناء كل أصل من الأصول، أما بالنسبة لقرارات التمويل فيتم من خلالها تحديد الطريقة المثلى لتمويل أصل أو مجموعة من الأصول، وكذا المخاطر المالية المرتبطة بكل تمويل إلى جانب معرفة مصادر الحصول على مختلف أنواع الأموال وتكلفة الحصول عليها وهذا بغرض تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة وهو البقاء والاستمرار والنمو.[1]

والشكل التالي يوضح القرارات التي تكون في مجموعها الوظيفة المالية:

شكل رقم (2-1): القرارات التي تكون الوظيفة المالية.

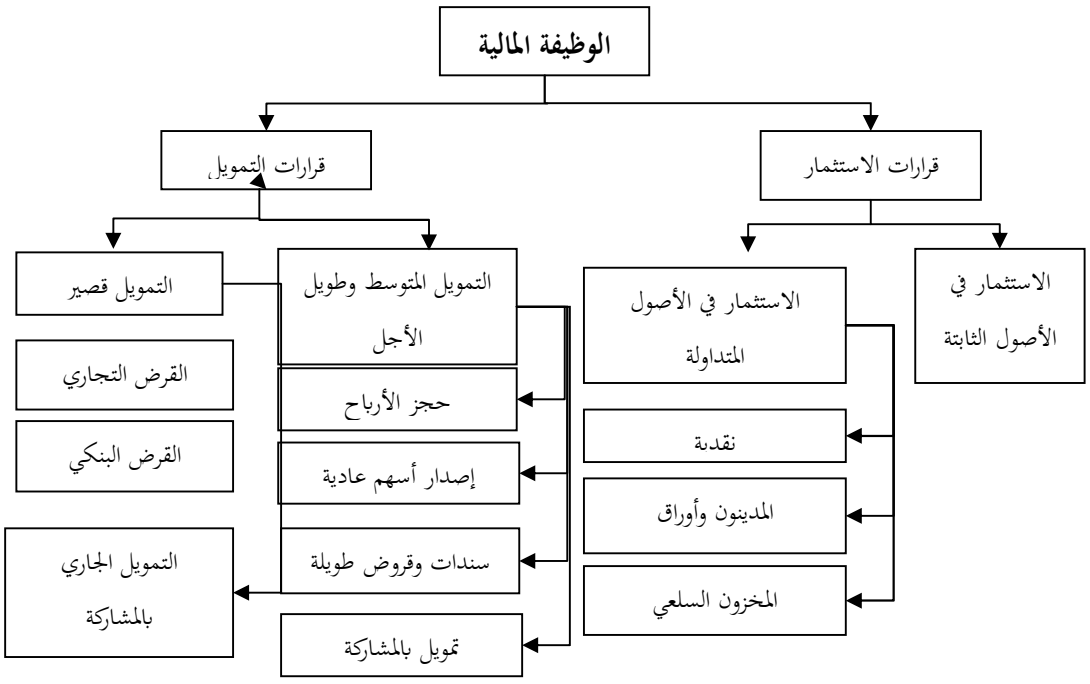

المصدر: ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة 2، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998، ص287.

المطلب الثالث: دور وأهداف الوظيفة المالية.

يتمحور دور و أهداف الوظيفة المالية فيما يلي:

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص285-286.

أولا: دور الوظيفة المالية.

تتمثل فيما يلي:

- يتوقف أهمية وحجم الوظيفة المالية إلى حد كبير على حجم المشروع، فالمشروعات الصغيرة تمارس هذه الوظيفة بصفة عامة من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المشروع ولذلك تبرز الإدارة المالية كوحدة مستقلة ذات علاقة مباشرة برئيس مجلس الإدارة من خلال رئيس القطاع المالي؛
- تختص الوظيفة المالية في بداية نشأتها بمنح الائتمان ومتابعته وقد يتطلب ذلك تحليل ومتابعة المراكز المالية للعملاء الذين يتعاملون مع الشركة لتحصيل مستحقاتها؛
- ومع كبر حجم المشروع، يزداد نشاط الوظيفة المالية ليشمل تقييم ومتابعة المركز المالي للحصول على الائتمان قصير الأجل، ثم يتطرق الأمر لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأصول الثابتة سواء من حيث نوعيتها أو مصادر تمويلها، ثم تلك القرارات الخاصة بالتصرف في الأرباح وفقا لسياسات الشركة وظروفها المالية.

ويتضح مما سبق أن الوظيفة المالية ضرورية وبصفة خاصة في ظل الحكم الكبير من المشروعات، فقد تستند هذه الوظيفة إلى الإدارة المحاسبية كما في المشروعات الصغيرة، أو تستند إلى إدارة مستقلة وهي الإدارة المالية كما في المشروعات الكبيرة، ويعني هذا لضرورة وجود هذه الوظيفة وبأي شكل من التبعية بحيث يمكن استخدام الأساليب الفنية في تحليل المركز المالي وتقييمه، وممارسة الأنشطة والمهام بحيث يمكن في النهاية من تعظيم العائد.[1]

ثانيا: أهداف الوظيفة المالية:

ترتبط أهداف الوظيفة المالية بأهداف المؤسسة عامة، فالنهايات التي تسعى إلى تحقيقها من خلال إستراتجيتها العامة والتي تتفرع إلى إستراتيجيات فرعية منها الإستراتيجية المالية.[2]

كما أنها تكون متطورة متماشية مع التطورات الحاصلة في المؤسسة لتتماشى مع السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ويمكن إبراز هذه الأهداف فيما يلي:

- تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة: من خلال عدة اعتبارات نذكر منها:

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية (دراسة الجدوى،تحليل مالي، هيكل رأس المال، توزيع الأرباح)**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص222.

[2] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1991، ص27.

- إن الربح الأقصى المطلق لا يعكس بالشكل المناسب الاستخدام الأمثل للموارد، إذ قد تزيد الموارد المالية وقد تزيد الأرباح ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الموارد، الأمر الذي يعني تدني العائد على الاستثمارات وبالتالي القيمة الحالية للمؤسسة؛
- إن هدف تحقيق أقصى ربح ممكن يتجاهل المخاطر الناتجة عن الاستثمار، لأن هذه الفكرة تعني الانحياز للمشروع الأكثر ربحا بغض النظر عن نسبة المخاطر؛
- إن الربح المطلق لا يأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار؛
- الغموض في طريقة احتساب الربح.[1]

- **هدف السيولة**:تكمن أهمية السيولة النقدية من أنها:

- تدعم ثقة مقرضي الشركة بها عن طريق بناء سمعة ائتمانية جيدة؛
- الاستمرار في قيام الشركة بعملياتها بشكل مستمر؛
- استفادة الشركة من الخصم النقدي عند توفير السيولة؛
- تجنب الاقتراض وعدم الاضطرار إلى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة؛
- الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق وتفادي خطر الوقوع في العسر المالي؛
- مواجهة الظروف الطارئة.[2]

- **هدف الربحية**: تعمل المؤسسات على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

- **قرار الاستثمار**: يظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.
- **قرار التمويل**: وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض ثابت الكلفة، ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض.[3]

[1] محمد مفلح عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 22 -23.
[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص57.
[3] محمد مفلح عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص30-32.

- كما تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة الملاك في المشروع أي تعظيم القيمة البيعية لحصة الملاك أو صافي الثروة.

ويمكن أن نذكر باختصار أهداف الوظيفة المالية: [1]

- دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة طبقا لخطتها الإستراتيجية وذلك لتحديد الوسائل الحالية الضرورية لتغطية هذا النشاط والوقت المناسب للحصول عليها مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف ينفق عنها وزمن تنفيذها؛
- اختيار أحسن طرق التمويل حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقيق أحسن مردودية مالية؛
- دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة بحيث تعمل على المقارنة بين الاختيارات الممكنة واقتراح أحسنها مردودية وأقلها تكلفة؛
- تتم دراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية لذلك حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها واقتراح أحسنها وفقا لعدة معايير مالية؛
- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء وإصلاحها ويعرض الشركة للخطر.

المبحث الثالث: الوظيفة المالية (هيكلها، مهامها وعلاقتها بالوظائف والمجالات الأخرى).

الوظيفة المالية هي مجموعة المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وكيفية استخدامها، حيث تسعى في مجموعها بالبحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، وترتبط بدورها بعدة مجالات معرفية أخرى وهذا نظرا للأهمية التي تكتسبها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

المطلب الأول: هيكل الوظيفة المالية.

إن المهام الخاصة بالوظيفة المالية كان في السابق يقوم بها المنظم صاحب المؤسسة والذي يمثل المدير في نفس الوقت، وهو اليوم في المؤسسات الفردية الصغيرة أو الحرفية أيضا، حيث يستعين في ذلك بمقارنات تقنية ضمن المحيط المالي الذي ينشط فيه، إلاّ أنّ هذه المهام بعد أن كانت بسيطة في المعاملات مع البنوك الأولى في القرن السابع والثامن عشر زادت اليوم تعقيدا واتساع الأنشطة وإمكانيات المؤسسة والتكنولوجيات، اتساع السوق، تطور التقنيات المستعملة في الإدارة المالية، وهو ما جعل هذه المهام توزع على عدد من المختصين داخل المؤسسة في إطار هيكل الوظيفة المالية.

حيث الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل ومتابعته، المحاسبة وأنواعها، الإحصائيات والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية وقسم تسيير الخزينة.

وتقع هذه الفروع عادة ضمن شبكة من المصالح التابعة لمدير المؤسسة نفسه حسب حجم ودرجة تفرع هيكل المؤسسة وعلى رأس كل مصلحة مسئول فرعي.[1]

ويظهر الشكل الموالي موقع الوظيفة والإدارة المالية في المؤسسة وفي هذا الإطار يقوم كل من المراقب المالي وأمين الخزانة برفع التقارير إلى نائب الرئيس للتمويل.

ويقع على عاتق أمين الخزانة مسؤولية إدارة النفقات النقدية واتخاذ قرارات الإنفاق الاستثماري ووضع الخطط المالية.[2]

الشكل (2.2): يوضح أحد الهياكل التنظيمية للإدارة المالية.

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 286.

[2] محمد صالح الحناوي، **أساسيات الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص13-14.

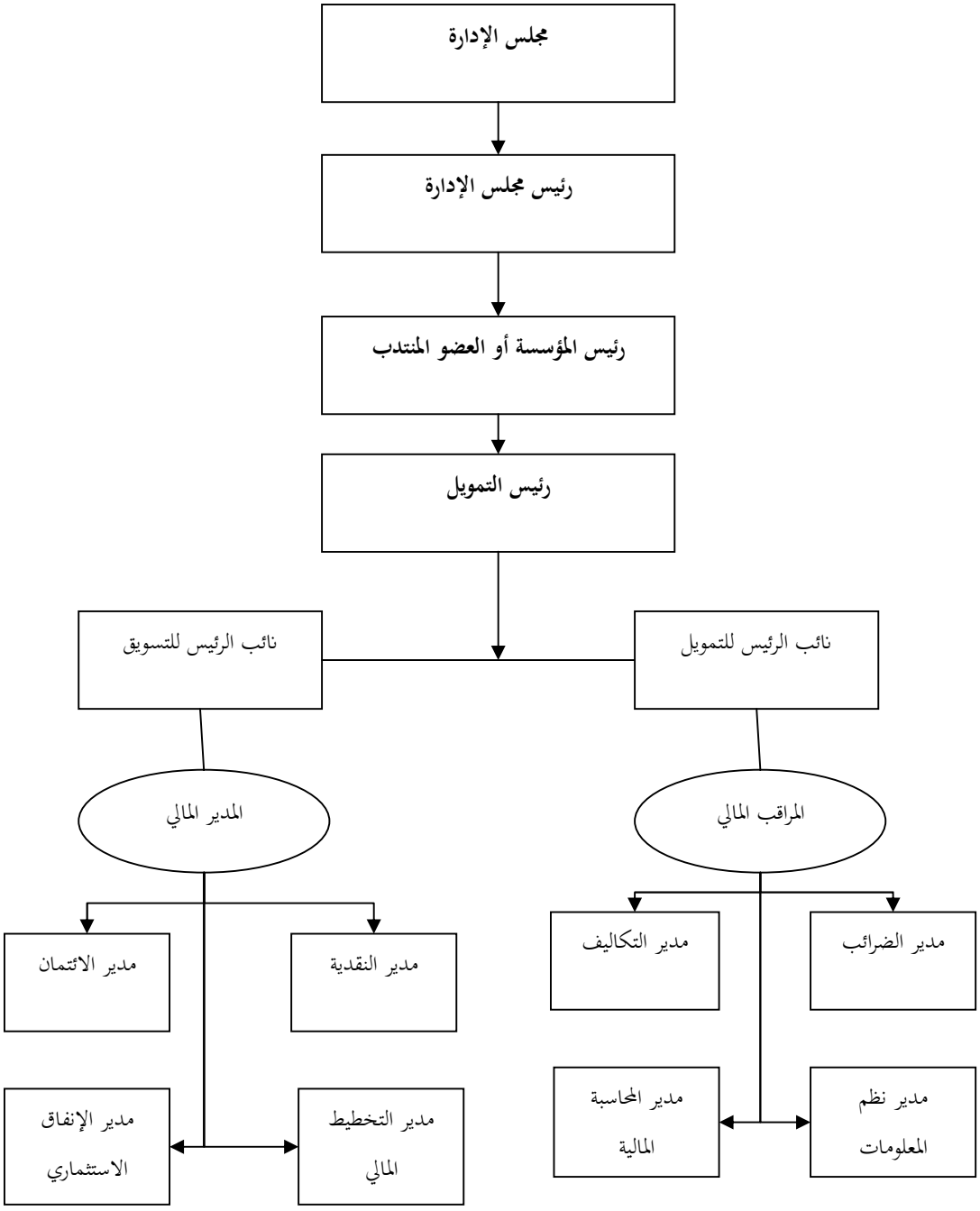

المصدر: مُحَمَّد صالح الحناوي، **أساسيات الإدارة والتمويل**، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، صفحة 14.

المطلب الثاني: مهام الوظيفة المالية.

الوظيفة المالية هي مجموعة المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وكيفية استخدامها حيث تسعى في مجموعها بالبحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة وذلك بعد تحديد الحاجات التمويلية من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برامج تحويلها وتمثل مهام الوظيفة المالية في كل من:

1. **التخطيط المالي**: يعرف الاقتصادي الفرنسي هنري فايول التخطيط بأنه يشمل التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل.

فالتخطيط المالي نوع من أنواع التخطيط يركز على كيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وكيفية استثمارها بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء هذا الاستثمار.[1]

- **هدف التخطيط المالي**: يلعب التخطيط المالي دور كبير في مختلف المجالات منها التخطيط للمبيعات، التخطيط للأرباح، التخطيط للاستثمارات الرأسمالية، التخطيط لتمويل عمليات البيع لأجل، التخطيط لسداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها، التخطيط للحصول على الأموال اللازمة من المصادر الملائمة وفي الوقت الملائم.
- **مراحل التخطيط المالي**: يمكن تحديد مراحل التخطيط المالي فيما يلي:
  - تحديد الأهداف المراد تحقيقها وترجمتها ماليا؛
  - جمع البيانات اللازمة والتي تعتبر أساسا في عملية التخطيط؛
  - إعداد الموازنات التقديرية وصياغة الخطة في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة.

2. **التنظيم المالي**: يمثل تحديدا للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أهدافه بكفاءة، ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة للأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي ويختلف الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية من مشروع لآخر تبعا لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده. [2]
3. **الرقابة المالية**: تتألف وظيفة الرقابة المالية من تقييم أداء المؤسسة بمقارنتها بالخطط الموضوعة لغرض اكتشاف الانحرافات وتصحيحها للتأكيد من تنفيذها، ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يمكنه من مراجعة التنفيذ الفعلي مع الخطط الموضوعة لذلك تعتبر

[1] محمد شفيق وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص30.

[2] زياد سليم رمضان، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص221-223.

الرقابة المالية من اختصاص أو مسؤولية المراقب المالي الذي عمله الأساسي هو الإشراف على الحسابات إلى جانب مهام أخرى.

4. **التحفيز المالي**: التحفيز هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع وبمختلف مستوياتهم الإدارية واستمالتهم لحب العمل، وإثارة الروح المعنوية فيهم من أجل التفاني في العمل، ويتطلب التحفيز المالي نظام كفؤ للاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية، ويمكن تقسيم الوظائف المالية إلى مجموعتين تضم الأولى الوظائف المسئولة عن التخطيط المالي في حين تضم المجموعة الثانية الوظائف المسئولة عن تسجيل النتائج المالية وتحليلها بهدف الرقابة على الأداء.

المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف والمجالات الأخرى.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى علاقة الوظيفة المالية بالوظائف والمجالات الأخرى كالآتي:

أولا: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى.

إن أي قرار تتخذه الإدارة في المؤسسة يترجم إلى قرار مالي وبما أن المال يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة الممارسة على مستوى الإدارات المختلفة فإنه لا يمكن عزل الوظيفة المالية عن وظيفة الإنتاج، أو وظيفة الموارد البشرية، أو أي نشاط آخر في المؤسسة.

1. **علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الإنتاج**: إن أي قرار يتعلق بالإنتاج لا بد له من الأموال اللازمة لتحقيقه، وقد تقف قلة الأموال عائقا في سبيل ذلك، كما أن له آثار هامة على التدفقات النقدية في المدى القصير والمدى الطويل في معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المؤسسة في المدى القصير على شكل مصاريف ضرورية للإنتاج، ولكن تختلف في المدى الطويل، فقد تؤدي هذه القرارات إلى زيادة حجم النقد الداخل إلى المؤسسة، وذلك إذا ما تم إنتاج السلعة الجديدة وبيعها أو إذا ما تم توسع مجال الإنتاج.
2. **علاقة الوظيفة المالية بوظيفة التسويق**: إن أي قرار في حقل التسويق له أبعاده المالية في المدى القصير والطويل، فالقيام بحملة إعلامية واسعة النطاق أمر قد يكون مرغوبا فيه ويؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد من المؤسسة أما دونه في المدى البعيد فأمر غير مؤكد فإذا كانت الحملة الإعلامية ناجحة مثلا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الداخل إلى المؤسسة.[1]

[1] زياد سليم رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

3. **علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الموارد البشرية:** لا تختلف وظيفة الموارد البشرية عن سابقاتها من الوظائف فعند القيام ببرنامج تدريبي للعمال مثلا من إنجاز أعمال معينة، فإن ذلك سيؤدي في المدى القصير إلى تدفق نقدي إلى خارج المؤسسة على شكل مصاريف مختلفة واللازمة للقيام بهذا البرنامج، أما في حالة المدى الطويل فإن كان البرنامج ناجحا فإنه سيؤتي بثماره على شكل زيادة التدفق النقدي.[1]

ثانيا: علاقة الوظيفة المالية بمجالات المعرفة الأخرى.

يمكن توضيح علاقة الوظيفة المالية بالمجالات الأخرى على النحو التالي:

1. **العلاقة بين الاقتصاد التجميعي والوظيفة المالية:** يهتم الاقتصاد التجميعي أو الكلي بالبيئة التي تمارس فيها وظائف التمويل، لذلك تفيد النظريات الاقتصادية في تفهم المتغيرات ذات العلاقة بهذه البيئة. حيث يهتم بالنظام المصرفي ككل والوسطاء الماليين، وكذلك السياسات المالية الحكومية، ومتابعة النشاط الاقتصادي داخل المجتمع وكيفية السيطرة عليه، ولكن هذه النظريات لا تعترف بالحدود الجغرافية لذلك فهي تتطرق إلى المنظمات والمؤسسات المالية الدولية حيث تتدفق الأموال فيما بينها.

وطالما أن المشروع جزء من هذه البيئة لذلك فمن الضروري أن يلم المدير المالي بالإطار التنظيمي لهذه المنظمات أي الآثار المترتبة على السياسة الاقتصادية وأثرها على بيئة القرار، أي أنه يمكن القول بأن المدير المالي لا يستطيع القيام بوظائفه بطريقة مرضية إذا لم يكن متفهما لهذه العلاقات، وعليه أيضا تتبع أثر التغير في السياسة المالية على مقدرة الشركة في الحصول على الأموال وتحقيق الأرباح، وكذلك الإلمام بمختلف المنظمات المالية وشروطها ونظام العمل بها، لتقدير الأموال المحتملة والمناسبة للشركة.[2]

2. **العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والوظيفة المالية:** تهتم نظرية الاقتصاد الجزئي بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع، أي أنها تؤثر على الإجراءات والتصرفات التي تحقق الأداء المالي الجيد، لذلك فهي تهتم بالعلاقة بين الطلب والعرض وإستراتيجيات تعظيم الربح، حيث تستند الأخيرة في رسمها على النظريات الاقتصادية الجزئية، خاصة القرارات المتعلقة بتحديد التشكيل الأمثل لعوامل الإنتاج والمستويات المثلى للمبيعات وإستراتيجيات التسعير للمنتجات، حيث تتأثر هذه الجوانب بالنظريات الاقتصادية الجزئية، فتوجد نظريات تساعد في قياس مستوى المنفعة والخطر، ومحددات القيمة أو الثمن وإذا لم يستطيع المدير

[1] زياد سليم رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[2] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص12.

المالي تطبيق هذه النظريات فإنه على الأقل يعمل من خلال مجموعة المبادئ العامة المشتقة من هذه النظريات.[1]

[1] عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة الوظيفة المالية بالبنوك التجارية، حيث بنيت هذه الدراسة على ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى التطور التاريخي للبنوك التجارية ومفهومها، فهي مؤسسة مالية تعمل كوسيط بين أصحاب العجز المالي والفائض، قدمنا أيضا وظائفها (تقليدية وحديثة) كما قمنا بتعداد مواردها واستخداماتها وأهميتها، أما المبحث الثاني أبرزنا التطور التاريخي، مفهوم، خصائص، أهمية، دور وأهداف الوظيفة المالية، وأخيرا من خلال المبحث الثالث، قدمنا هيكل، مهام الوظيفة المالية وعلاقتها بالمجالات الأخرى.

ويمكن من خلال هذه الدراسة أن نستخلص بأن الوظيفة المالية تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة بعد تحديد الحاجات التي تريدها، كما أنها تختص باتخاذ القرارات الخاصة بمجال الاستثمار والتمويل.

تمهيد:

لقد تناولنا في الجزء النظري كل من نظام الرقابة الداخلية والوظيفة المالية للبنوك التجارية، هذا الأخير الذي أحدث العديد من التغيرات، سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، إذ أصبحت آليات الرقابة الداخلية ذات أهمية من خلال تحسين الوظيفة المالية للبنوك التجارية.

وتدعيما للجانب النظري، حاولنا القيام بدراسة ميدانية على عينة من الوكالات البنكية بولاية تيسمسيلت، وهذا نظرا لمكانتها في الاقتصاد الوطني، فهي من البنوك التجارية المحركة للاقتصاد في الجزائر، ولإستيفاء جميع جوانب هذا الفصل تم تقسيمه منهجيا إلى ثلاث مباحث تمثلت فيما يلي:

المبحث الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية محل الدراسة (BNA, BDL, BADR, CNEP)

المبحث الثاني: بناء الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة.

المبحث الثالث: نموذج علاقة آليات الرقابة الداخلية بالوظيفة المالية.

المبحث الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية محل الدراسة (BNA, BDL, BADR, CNEP).

يتكون النظام المصرفي الجزائري من عدة بنوك تجارية متواجدة في التراب الوطني، وكل بنك من هاته البنوك له هيكل تنظيمي خاص به ونظام يتبعه بحيث أن كل بنك يتكون من العديد من الوكالات التي تكون خاضعة لإدارة المديرية العامة، من خلال ما سبق ذكره سنقوم بدراسة مفصلة لهاته البنوك في هذا المبحث حيث تطرقنا إلى التعريف بالبنوك التجارية في المطلب الأول ثم إلى الوكالات في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث وظائف البنوك التجارية محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بالبنوك التجارية (BNA, BADR, BDL, CNEP).

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى البنوك التجارية بالجزائر كما يلي:[1]

أولا: البنك الوطني الجزائري (BNA).

من الناحية التاريخية يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك جزائري تم تأسيسه في الجزائر المستقلة، وكان ذلك بموجب الأمر رقم 178/66 المؤرخ في 13 جوان 1966، برأسمال يقدر بمليار دينار جزائري، والذي ضم البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري الجزائري الكويتي، والقرض الصناعي التجاري، والبنك الباريسي الوطني، والأراضي المنخفضة، ويعتبر هذا البنك بعد فترة التأميم أهم البنوك التجارية، حيث مثل أداة إستراتيجية للتخطيط المالي، وحاليا يشق البنك طريقه في سوق يتميز بالمنافسة القوية بأكثر من 300 وكالة تقريبا على التراب الوطني.

ثانيا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، برأسمال قدره مليار دينار جزائري وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14، والذي منح استقلالية أكبر للبنوك، وأصبح كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية.

[1] روحاني دليلة ، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

ثالثا: بنك التنمية المحلية (BDL).

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي وهو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري (500.000.000) باشر عمله في جويلية 1985. استقل عن القرض الشعبي الجزائري في 1989/2/20، ومدة حياة هذا البنك 99 سنة من تاريخ ترقيمه في السجل التجاري.

وبعد الإصلاحات الإقتصادية والمالية التي أجريت على الجهاز البنكي الجزائري كلف كغيره من البنوك بمتابعة كل العمليات الخاصة بالقروض الخارجية و أيضا تسيير المديونية الخارجية، أما المرحلة الانتقالية لـ BDL فكانت ابتداءا من1989/2/20 بموجب قانون 88-4، المتعلق باستقلالية المؤسسات.

إن بنك التنمية المحلية حقق في وقت قصير نجاحا لا يعرف له مثيل، والدليل أن فروعه متواجدة وبكثرة عبر كافة ولايات الوطن، وذلك للتقرب من زبائنه، كما أنه أصبح اليوم يضم 152.[1]

رابعا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

تأسس البنك الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، على أساس شبكة صندوق التضامن للولايات والبلديات الجزائرية، وتتمثل مهامه في جمع التوفير، وهو مؤسسة ذات أسهم برأسمال 14000000000 دج، الكائن مقره بـ 42 شارع خليفة بوخالفة، الجزائر العاصمة.

أول وكالة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط افتتحت أبوابها يوم 1 مارس 1967 بتلمسان، في حين تم تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير منذ سنة قبل فتح الوكالة على مستوى شبكة البريد.

[1] روحاني دليلة، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

المطلب الثاني: تقديم الوكالات البنكية التجارية بتيسمسيلت.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الوكالات المتاحة في بلدية تيسمسيلت.

أولا: نشأة وكالة البنك الوطني الجزائري بتيسمسيلت (BNA).

نشأت وكالة تيسمسيلت في جوان 1993م وتعتبر وكالة رئيسية نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، ورقمها في التقسيم البنكي هو 277 والتي تم إنشاؤها عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، تتفرع هذه الوكالة عن مديرية شبكة الاستغلال لولاية شلف والتي تحمل بدورها الرقم 196، إذ تشرف على أعمالها وتراقبها، تضم بدورها حوالي 14 موظف موزعين على مختلف مكاتب ومصالح البنك، يسهرون على تسييرها، وتسعى كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزاءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التوقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها.[1]

ثانيا: وكالة البنك الفلاحي والتنمية الريفية بتيسمسيلت (BADR).

نشأت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيسمسيلت في 1982/03/13، الذي يعتبر كوكالة تابعة إداريا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت، يضم حوالي 25 عاملا في عدة مصالح، يقع مقره بحي 119 سكن وسط مدينة تيسمسيلت.[2]

ثالثا: وكالة بنك التنمية المحلية تيسمسيلت (BDL).

أنشأ هذا البنك في 1985/4/30 بموجب المرسوم رقم 85-86 برأس مال خصص من طرف الدولة، هو خاضع لقواعد القانون التجاري، وقد كلف باعتباره مؤسسة مالية لضمان تمويل المؤسسات العمومية المحلية التابعة للبلدية والولاية، وهذا ما يميز BDL أن طبيعة أغلب زبائنه يكمن في أنهم ينتمون إلى القطاع العمومي المحلي والخاص.[3]

رابعا: وكالة البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)

أنشأ هذا البنك بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10-08-1964، يعتبر واحد من البنوك الكبيرة في مجال جمع المدخرات، وتقديم القروض للاقتصاد الوطني خاصة قروض السكن وقروض الاستهلاك، ويلاحظ أن هناك تزايد في توزيع هذه القروض بصفة منتظمة ومتزايدة سواء للقطاع العام أو الخاص.[4]

[1] وثائق مقدمة من بنك BNA.

[2] وثائق مقدمة من بنك BADR.

[3] وثائق مقدمة من بنك BDL.

[4] وثائق مقدمة من بنك CNEP.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية محل الدراسة.

لكل بنك وظائف تميزه عن البنوك الأخرى، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب من خلال إبراز مختلف الوظائف الممارسة من طرف هذه البنوك محل الدراسة.

أولا: البنك الوطني الجزائري (BNA).

له عدة وظائف منها:

1. تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض كتسهيلات الصندوق، والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع الاعتمادات المستندية؛
2. منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا (التسيير الذاتي)، وممارسة الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي؛
3. يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة من البنوك الأجنبية.

ثانيا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

وتتلخص وظائف هذا البنك فيما يلي:

1. منح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي، وترفض متوسطة الأجل لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية؛
2. يعتبر هذا البنك وسيلة الدولة لتحقيق الاستقلالية الغذائية وهذا من خلال تغطية جميع احتياطات النشاطات الفلاحية، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الفلاحي؛
3. تمويل جميع الإستغلالات الزراعية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة، تعاونيات الحبوب، قطاع الغابات؛
4. تقديم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي.

ثالثا: بنك التنمية المحلية (BDL).

تتمثل وظائفه فيما يلي:

1. يتولى كل العمليات المألوفة لبنوك الودائع (الحسابات الجارية، التوفير، الاقتراض والضمانات)؛
2. يخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية، ديون قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛
3. تمويل عمليات الاستيراد والتصدير؛
4. تقديم خدماته للقطاع الخاص (قروض قصيرة ومتوسطة الأجل).

رابعا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)

له عدة وظائف كالآتي:

1. تمويل المقاولين والمؤسسات؛

2. تقديم القروض العقارية للخواص؛

3. التوفير والإبداعات.

المبحث الثاني: بناء الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة.

يعتمد نجاح أي دراسة على مدى استنادها لمنهجية سليمة تساعد في تحديد العوامل ومعرفة النتائج، ووفقا لهذا فقد تم التطرق في هذا المبحث إلى منهجية الدراسة في المطلب الأول، المعالجة الإحصائية في المطلب الثاني وعرض وتحليل متغيرا ت الدراسة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: منهجية الدراسة، مصادر وأدوات جمع البيانات، مكونات الاستبيان.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من منهجية الدراسة، أدوات ومصادر جمع البيانات، مقياس الدراسة.

أولا: منهجية الدراسة.

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض الدراسة وتحقق الأهداف المرجوة منها، قمنا بتحديد النقاط التالية:

1. مجتمع الدراسة: تماشيا وموضوع البحث الذي يعالج دور آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية، ارتأينا أن تكون دراستنا تشمل كل الموظفين بالوكالات البنكية التجارية محل الدراسة.

2. عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في فئة مكونة من 62 فرد من مجتمع الدراسة في الوكالات البنكية التجارية، وقد تم اختيار أفراد العينة بشكل عشوائي، عن طريق التوزيع الشخصي لقوائم الاستبيان مع تقديم بعض الإيضاحات في بعض الأحيان عن هدف الدراسة وطريقة الإجابة.

ثانيا: مصادر وأدوات جمع البيانات.

1. مصادر جمع البيانات: من أهم المصادر التي استخدمناها في جمع البيانات ما يلي:

- **مصادر البيانات الأولية:** تمثلت هذه المصادر في تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة وهذا لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى مؤشرات وقيم تدعم موضوع البحث.

- **مصادر البيانات الثانوية:** وتمثلت هذه المصادر في الكتب والدوريات والمنشورات المرتبطة بالدراسة والتي تتعلق بدراسة دور الآليات الرقابية الداخلية في تحسين الوظيفة المالية للبنوك التجارية.

2. الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الاستبيان: من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمثل هذه الدراسة والتي يتم الحصول على نتائجها مباشرة بعد تفريغ بيانات الاستبيان من خلال برمجية (SPSS) (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، حيث تم استخدام نوعين من الأساليب الإحصائية:

- **أدوات الإحصاء الوصفية:** استخدمنا منها:

- **التوزيع التكراري:** من خلال هذا الأسلوب يمكن التعرف على تكرارات الإجابات والنسب المئوية،ومن خلاله يمكن الحصول على مختلف الأشكال البيانية (الدوائر النسبية، الأهرامات، المضلعات التكرارية...) التي تساعدنا في التعرف على خصائص العينة المدروسة؛
- **الوسط الحسابي:** من أجل معرفة مدى تركز الإجابات في اختيار معين لدى أفراد العينة؛
- **الانحراف المعياري:** من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات لدى أفراد العينة عن وسطها الحسابي؛

- **أدوات الإحصاء الاستدلالي:** هي كما يلي:

- اختبار ألفا كرونباخ: لمعرفة صدق وثبات البيانات؛
- حساب معامل (PEARSON) لمعرفة درجة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- نموذج الانحدار الخطي البسيط: من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ومن ثم الإجابة على فرضيات الدراسة؛
- اختبار (F-Test) لاختبار جودة النماذج المقدرة وتحديد مدى القبول الكلي لها عند مستوى الدلالة $a<0.05$؛
- حساب معامل التحديد R^2.

ثالثا: مقياس الدراسة:

بناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به والإمكانيات المادية اعتمدنا على مقياسين لدراسة دور الآليات الرقابية الداخلية في تحسين الوظيفة المالية "متغيرات الدراسة" هما الاستبيان والمقابلة.

1. الاستبيان:

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من قبل العينة المتمثلة في موظفي الوكالات البنكية، باعتباره أنسب أدوات البحث العلمي في دراسة العينات الكبيرة والمتوسطة.

- **تصميم الاستبيان:** لقد تم تصميم هذه الاستبانة وفقا للأهداف والتساؤلات المتعلقة بموضوع البحث وتم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

- **الجزء الأول:** يحتوي على البيانات الشخصية لعينة الدراسة وهي المستوى العلمي، الخبرة، والوظيفة المشتغلة.
- **الجزء الثاني:** يتكون من ثلاثة محاور تتناول فعالية تطبيق الآليات الرقابية الداخلية في البنوك التجارية وهي كالتالي:

- المحور الأول: يتعلق بنظام الرقابة الداخلية ويتكون من 7 أسئلة.
- المحور الثاني: يوضح العناصر المتعلقة بعمل لجان التدقيق ويتكون من 6 أسئلة.
- المحور الثالث: يتعلق بآلية مجلس الإدارة ويتكون من 6 أسئلة

- **الجزء الثالث:** يوضح العناصر المتعلقة بالوظيفة المالية ويتكون من 8 أسئلة.

الجدول (3-1): مكونات الاستبيان وعدد الفقرات لكل محور.

الأقسام	المحاور	عدد الفقرات
الجزء الأول	معلومات شخصية عن عينة الدراسة	-
الجزء الثاني	نظام الرقابة الداخلية. آلية لجان التدقيق. آلية مجلس الإدارة	7 6 6
الجزء الثالث	الوظيفة المالية	8
مجموع فقرات الاستبيان		27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الأول، ص 96

هذا وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي في قياس الإجابات على فقرات الاستبانة وهذا حتى يتسنى للباحث تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي يتناولها الاستبيان، وبالتالي فهو يسهل على الطالب

ترميز الإجابات، فكلما اقترب متوسط الإجابة من (5) كلما دل ذلك على توفر النواحي المذكورة في الفقرات، و كلما اقترب متوسط الإجابة من (1) دل ذلك على عدم وجود تلك الأمور، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (3-2): مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009، ص07.

4. صدق وثبات الاستبيان:

للتأكد من أن قائمة الاستبانة صالحة لقياس متغيرات الدراسة تم عرض محتوياتها على الأستاذ المشرف، والذي قام بتقديم بعض الملاحظات الخاصة بالأسئلة وإعادة صياغتها، لتصبح في شكلها النهائي جاهزة لتوزع على عينة الدراسة.

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات من خلال فترات زمنية معينة.

ولاختبار ثبات الاستبانة والرد عليها من قبل المجتمع فقد تم استخدام معامل المصداقية من خلال طريقة (Alpha croubach) لقياس مصداقية الاستبانة المستخدمة لجمع البيانات وقد بلغت قيمة ألفاكرونباخ كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول (3-3): توزيع معامل Alpha croubach

عدد العبارات	Alpha Cronbach
27	0.89

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss، الملحق الثاني، ص100

الجدول (3-4): توزيع العبارات حسب معامل Alpha Croubach.

ألفا كرونباخ	العبارات
.891	يتولى تنفيذ نظام الرقابة
.893	يوجد استقلال تنظيمي لإدارة الرقابة
.894	يتعاون مجلس الإدارة مع مسئولي البنك
.896	يقوم المراقب الداخلي بتقديم خدمات
.900	لدى رئيس قسم الرقابة الداخلية كل صلاحيات
.894	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام الرقابة
.894	لدى المراقب الداخلي كل الصلاحيات لاتخاذ أي قرار
.891	تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي
.900	تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب
.900	تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي
.898	تساهم لجنة التدقيق في توفير الاحتياجات
.896	تعمل لجنة التدقيق على تطوير
.897	تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسئولة
.892	يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص
.895	أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن مجلس الإدارة
.896	توجد علاقة قوية وذات معنى بين لجنة تدقيق مجلس الإدارة
.898	يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين
.891	توجد آلية لمعالجة المشاكل الأخلاقية
.894	تقوم الإدارة بتكليف المهام بشكل واضح
.893	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على كشف كل التقارير المالية
.893	تعد الوظيفة المالية أحد الأنشطة الإدارية
.894	أهم مسؤوليات الوظيفة المالية هي الحفاظ على أصول المنظمة
.893	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك في إطار الوظيفة المالية على تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامج والخطط الاستثمارية
.891	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية
.901	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على التحفيز المالي من أجل خلق التعاون الإداري بين العاملين في وبمختلف مستوياتهم الإدارية
.896	الوظائف المالية هي الوظائف المسئولة عن تسجيل النتائج المالية
.894	الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss الملحق الثاني، ص100.

من خلال الجدول (3-3) نلاحظ أنّ معامل الثبات محصور بين الصفر والواحد الصحيح، ويتضح من خلال الجدول أن معامل Alpha Cronbach يساوي 89 بالمائة، وهي نسبة أعلى من النسبة المقبولة (60 بالمائة)، وبالتالي يمكن إعتبار النسبة التي حصلنا عليها جيدة ومرتفعة من الناحية الإحصائية، وتقترب من الثبات التام، أما عبارات الاستبيان (3-4) فقد تراوحت مابين 89 بالمائة و90 بالمائة، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج هذا الاستبيان والاطمئنان إلى ثبات أداة القياس وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

2. المقابلة:

تعد المقابلة من الوسائل الهامة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة الأفراد والسلوك الإنساني له، إذ تعرف على أنها محادثة في حدود غرض البحث تستهدف جمع الحقائق للاستفادة منها وحل المشاكل، وفي دراستنا هذه قد تم الاعتماد على مقابلة مفتوحة تتضمن مجموعة من الأسئلة من أجل تشخيص دور وأهمية آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية، وقد تم القيام بالمقابلة مع المدير المالي وبعض الموظفين.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية.

قبل أن نخوض في تحليل البيانات المتعلقة بالموضوع، يتوجب علينا في البداية التعرض لخصائص هذه العينة من خلال معايير كل من المؤهل العلمي، سنوات الخبرة ومعلومات حول الوظيفة بهدف استخراج بعض الاستنتاجات العامة حول العاملين في البنوك التجارية.

من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة، تم الاعتماد على إجابات الموظفين فيما يخص الجزء الأول (بيانات وصفية) للعينة المدروسة من الاستمارة، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة.

1. توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي:

من خلال الجدول (3-5) والشكل البياني رقم (3-1) سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقا للمستوى العلمي كما يلي:

جدول رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة وفق المستوى العلمي.

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	11	%17.7
ليسانس	23	%37.7
شهادات معتمدة أخرى	20	%32.3
دراسات عليا	8	%12.9
المجموع	**62**	**%100**

المصدر: مخرجات البرنامج spss، الملحق الثالث، ص 101

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادات الليسانس، إذ قدر عددهم ب 23 عاملا بنسبة 37.7% ويعود ذلك من جهة إلى شروط التوظيف التي يتطلبها العمل المصرفي وهذا مؤشر على أن إجابات المبحوثين تتسم بالموضوعية، ثم يليها الذين لديهم شهادات معتمدة أخرى، عددهم 20 عاملا بنسبة 32.3، بعد ذلك في المرتبة الثالثة ذوي دبلوم بلغ عددهم 11 بنسبة 17.7، و في المرتبة الأخيرة دراسات عليا حيث بلغ عددهم 8 بنسبة 12.9، وما يمكن استنتاجه من هذا التحليل أن البنوك في الوقت الراهن أصبحت تركز على استقطاب الكوادر البشرية ذات المستويات الجامعية، مما ينعكس إيجابيا على أدائها وكذلك على تنافسيتها، ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-1): توزيع عينة الدراسة وفق المستوى العلمي.

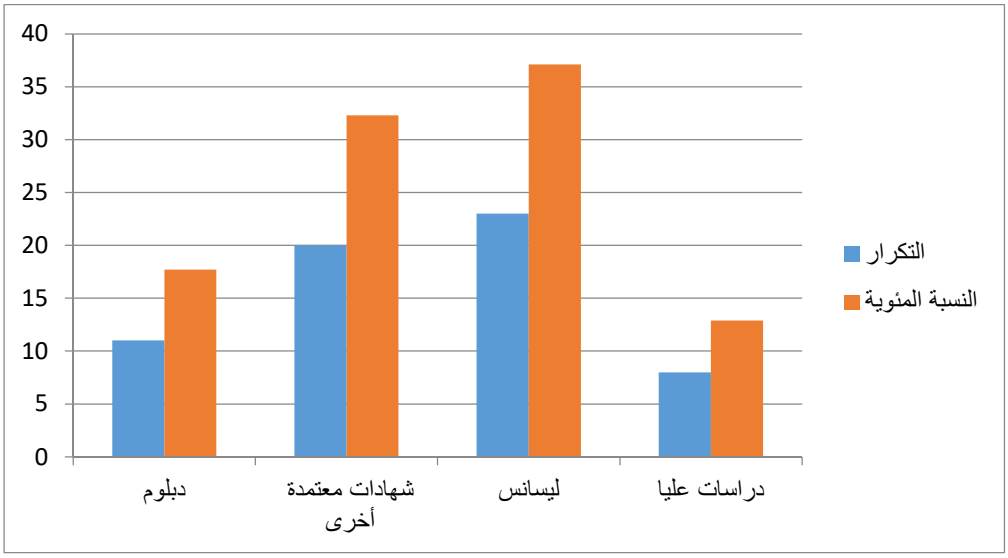

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-5).

2. توزيع عينة الدراسة وفقا للخبرة المهنية:

من خلال الجدول (3-6) والشكل (3-2) سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفق الخبرة المهنية

جدول (3-6): توزيع عينة الدراسة وفق الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	21	%33.9
من 5 إلى 10 سنوات	23	%37.1
أكثر من 10 سنوات	18	%29
المجموع	**62**	**%100**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيspss، الملحق الثالث، ص101.

يلاحظ من خلال الجدول (3-6) أن 23 عاملا كانت سنوات عملهم بالوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تتراوح من 5 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة قدرت بـ 37.1 بالمائة، ويليها 21 عاملا ذوي خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 33.9 بالمائة، وأخيرا 18 عاملا تتراوح خبرتهم أكثر من 10 سنوات بنسبة تقدر بـ 29 بالمائة.

هذا ما يدل على أن أفراد العينة المبحوثين يتمتعون بخبرة متوسطة في مجال العمل المصرفي.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-2): توزيع مفردات الدراسة وفق الخبرة المهنية.

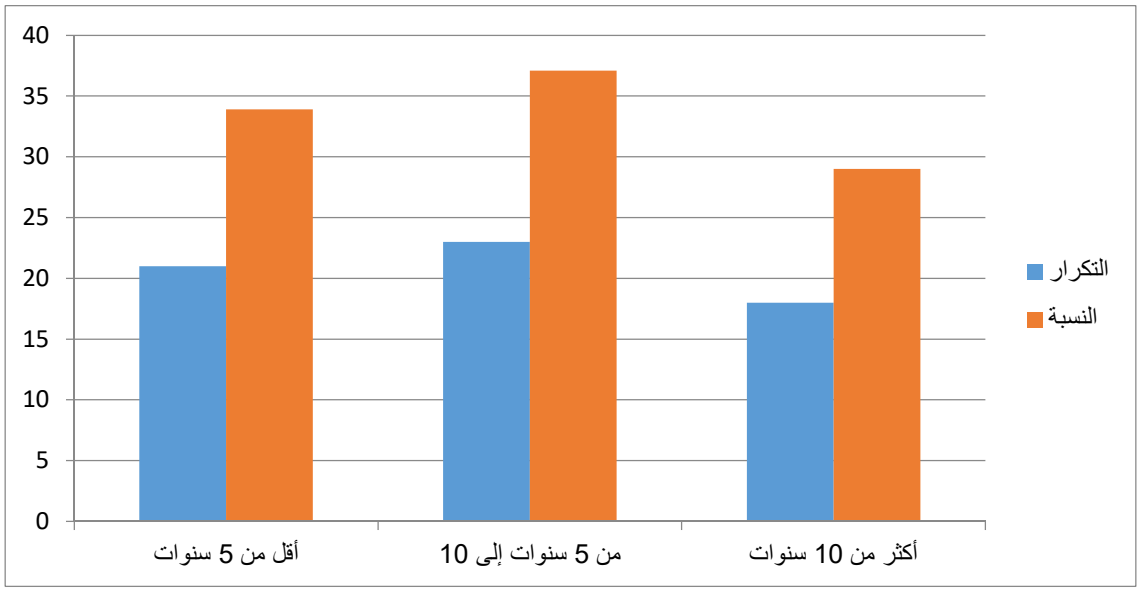

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-6).

3. توزيع عينة الدراسة وفق الوظيفة المشتغلة:

من خلال الجدول (3-7) والشكل (3-3) حيث سيتم التعرف على مفردات العينة وفق الوظيفة المشتغلة.

جدول رقم (3-7): توزيع عينة الدراسة وفق الوظيفة المشتغلة.

الوظيفة المشتغلة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاسب	16	%25.8	3.32	1.57
مراقب	12	%19.4		
مكلف بالقروض والزبائن	28	%45.2		
مدير مالي	3	%4.8		
وظيفة أخرى	3	%4.8		
المجموع	**62**	**%100**		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss، الملحق الثالث، ص102.

نلاحظ من خلال الجدول(3-7) أن الوظيفة السائدة في البنوك هي وظيفة المكلف بالقروض والزبائن حيث بلغ عددهم 28 عامل بنسبة 45 بالمئة وتليها وظيفة محاسب بنسبة 25.8 بالمئة، ثم مراقب بنسبة 19.4 بالمئة، ووظيفة أخرى بنسبة 4.8%، وأخيرا المدير المالي بلغت نسبته 4.8%.

هذا ما يدل على أن البنوك التجارية تسعى إلى الاستقبال الجيد لزبائنها والعمل على إرضائهم.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (3-3): توزيع مفردات الدراسة وفق الوظيفة المشتغلة.

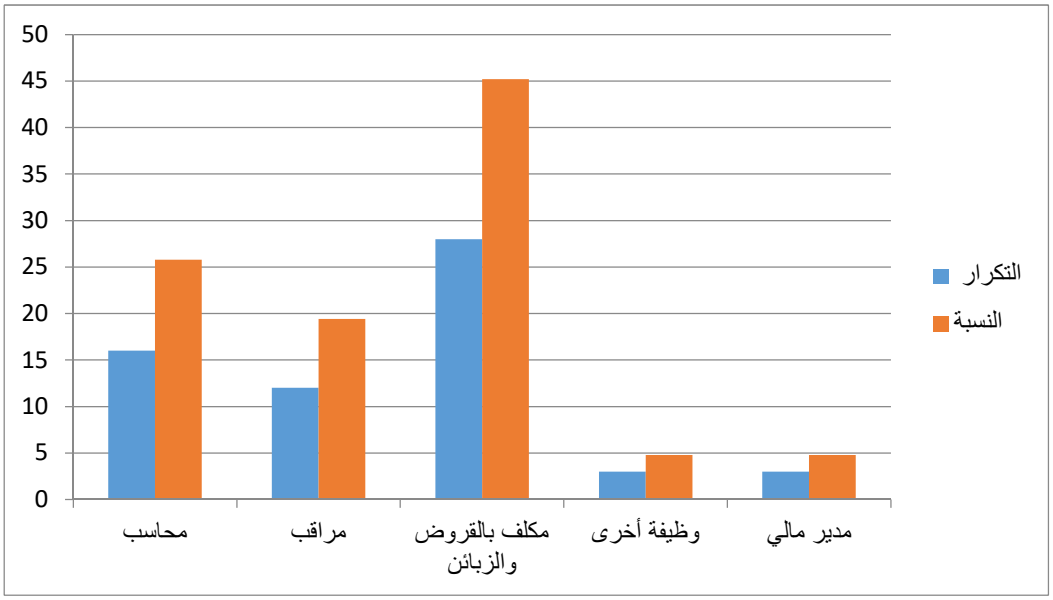

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-7).

المطلب الثالث: عرض وتحليل متغيرات الدراسة.

يتناول هذا المطلب عرضا وتحليلا للبيانات التي تضمنها الاستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابات المتشابهة عن جميع الفقرات.

من أجل حوصلة النتائج تم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم حساب النتيجة من خلال المتوسط الحسابي عن طريق حساب المدى (5-1=4)، حيث 4 تمثل عدد المسافات ثم نقسمه على عدد الفئات فنحصل (5/4=0.8)، ثم نضيف النتيجة بالتدرج وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3-8): إجابات الأسئلة ودلالتها.

الرمز	المتوسط الحسابي	الاتجاه
1	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
2	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
3	من 2.60 إلى 3.39	محايد
4	من 3.40 إلى 4.19	موافق
5	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: عبد الفتاح عز، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss**، طبعة1، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص240.

1. تحليل عبارات المحور الأول من الجزء الثاني، وجود نظام الرقابة الداخلية:

لمعرفة مدى تحقق عبارات المحور الأول من وجهة نظر المهنيين تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

جدول (3-9): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف لمحور نظام الرقابة الداخلية.

الجزء الأول، المحور الأول:	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
A1	التكرار	26	15	3	4	14	4.14	1.03	**موافق**
	النسبة	41.9	24.2	4.8	6.5	22.6			
A2	التكرار	53.2	24.2	11.3	3.2	5	4.25	0.74	**موافق بشدة**
	النسبة	35.5	24.2	17.7	3.2	8.1			
.A3	التكرار	15	25	11	6	5	4.08	0.98	**موافق**
	النسبة	24.2	40.3	17.7	9.7	8.1			
A4	التكرار	13	22	11	9	7	3.50	1.142	**موافق**
	النسبة	21	35.5	17.7	14.5	11.3			
A5	التكرار	25	10	9	9	9	4.31	0.86	**موافق بشدة**
	النسبة	40.4	16.1	14.5	14.5	14.5			
A6	التكرار	18	20	11	7	6	4.02	1.020	**موافق**
	النسبة	29	32.3	17.7	11.3	9.7			
A7	التكرار	18	12	11	8	12	4.34	0.80	**موافق بشدة**
	النسبة	30.6	19.4	17.7	12.9	19.4			
نتيجة المحورالأول الجزء الثاني (محور نظام الرقابة الداخلية)							**4.09**	**0.93**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss، الملحق الثالث، ص102-103.

يتضمن الجدول رقم (3-9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من العبارات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، حيث نجد العبارة (7) حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ4.34، وبانحراف معياري 0.80، وهذا ما يدل على أن الوكالات البنكية (BADR, BDL,CNEP, BEA, BNA) بها مراقب داخلي له كل الصلاحيات لاتخاذ القرارات التي يراها مناسبة، ثم العبارة رقم (5) ذات متوسط حسابي 4.31

وانحراف معياري 0.86، والتي تنص على أن لرئيس قسم الرقابة الداخلية كل الصلاحيات للقيام بعمله على أكمل وجه دون أي ضغط، ثم العبارة رقم (2) قدر متوسط حسابها بـ4.25 والانحراف المعياري بـ0.74، أي أنه يوجد استقلال لإدارة الرقابة الداخلية من حيث مقدرتها على الوصول إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وأقل العبارات هي العبارة (4) ذات متوسط حسابي 3.50 وانحراف معياري 1.142 التي تنص على أن المراقب الداخلي يقدم خدمات عالية لتحسين أداء البنك، فكل عبارات جزء نظام الرقابة الداخلية تقابل اتجاه موافق.

عموما فإن بعد نظام الرقابة الداخلية له متوسط حسابي يقدر بـ4.09، وانحراف معياري قدر بـ 0.93 مما يعني اتفاق إجابات مجتمع الدراسة، وإذا ما تم مقارنة قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد بالقيم الموجودة في الجدول (3-8) نجدها عند مستوى قبول مرتفع، هذا ما يجعلنا نقول أن البنوك محل الدراسة تولي أهمية لنظام الرقابة الداخلية.

2. تحليل عبارات المحور الثاني من الجزء الثاني، آلية لجان التدقيق:

لمعرفة مدى تحقق عبارات المحور الثاني من وجهة نظر المهنيين تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

جدول (3-10): التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري لمحور آلية لجان التدقيق.

الجزء الأول، المحور الثاني:	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
B1	التكرار	13	24	8	7	10	3.66	1.330	موافق
	النسبة	21	38.7	12.9	11.3	.16.1			
B2	التكرار	4	20	24	10	4	3.16	0.995	محايد
	النسبة	6.5	32.3	38.7	16	6.5			
B3	التكرار	17	20	14	8	3	3.65	1.161	موافق
	النسبة	27.4	32.3	22.6	12.9	4.8			
B4	التكرار	16	26	13	4	3	3.74	0.965	موافق
	النسبة	25.8	41.9	21	6.5	4.8			
B5	التكرار	14	25	14	7	2	3.68	1.052	موافق
	النسبة	22.6	40.3	22.6	11.3	3.2			
B6	التكرار	14	23	11	9	5	4.12	0.961	موافق
	النسبة	22.6	37.1	17.7	14.5	8.1			
نتيجة المحورالثاني الجزء الثاني (آلية لجان التدقيق)							**3.66**	**0.91**	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss، الملحق الثالث، ص ص 102 -105

من خلال الجدول رقم (3-10) وبالاعتماد الترتيب على أساس المتوسط الحسابي لفقرات آلية عمل لجان التدقيق، نجد العبارة رقم (6) تأتي في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي وانحراف معياري لإجابات المبحوثين يقدر بـ4.12 و0.961 على التوالي، هذا ما يجعلنا نستنتج أن لجنة التدقيق تحمل الإدارة المسؤولية عن إخفاء أي معلومات لازمة ذات الأهمية النسبية بالنسبة لكل الوكالات البنكية محل الدراسة، ثم في المرتبة الثانية العبارة رقم (4) بمتوسط حسابي قدر بـ3.74 وانحراف معياري يساوي 0.965، أي تساهم لجنة التدقيق في توفير جميع التسهيلات للمدقق الداخلي للقيام بمهمته،ثم في الرتبة الثالثة العبارة رقم (5) بمتوسط حسابي قدر بـ 3.681 وانحراف معياري قدر بـ 1.052، هذا ما يبين أنه تعمل لجنة التدقيق على تطوير فعالية أنظمة التدقيق والمحاسبة، وأقل العبارات ذات متوسط حسابي أقل كانت العبارة رقم (2) بمتوسط حسابي 3.16 وانحراف معياري 0.995، أي يتم تعيين وتحديد الشروط التي يجب توفرها في مدير دائرة التدقيق من قبل لجنة التدقيق.

عموما فإن محور آلية لجان التدقيق له متوسط حسابي يقدر بـ 3.66 وانحراف معياري يقدر ب 0.91 مما يعني اتفاق إجابات عينة الدراسة، وإذا ما تم مقارنة قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور بالقيم الموجودة في الجدول (7-3) نجدها عند مستوى قبول مرتفع، هذا ما يجعلنا أن الوكالات البنكية محل الدراسة تطبق آلية التدقيق الداخلي التي تعتبر من أهم آليات الرقابة الداخلية.

3. تحليل عبارات المحور الثالث من الجزء الثاني، آلية مجلس الإدارة.

لمعرفة مدى تحقق عبارات المحور الثالث من وجهة نظر المهنيين تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

جدول (3-11): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور مجلس الإدارة.

الجزء الأول، المحور الثالث:	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
C1	التكرار	15	25	9	1	12	3.48	1.400	موافق
	النسبة	24.2	40.3	14.5	1.6	19.4			
C2	التكرار	15	23	9	7	8	4.40	0.728	موافق
	النسبة	24.2	37.1	14.5	11.3	12.9			
C3	التكرار	17	6	26	7	6	3.31	1.110	محايد
	النسبة	27.4	9.7	41.9	11.3	9.7			
C4	التكرار	5	14	13	10	20	2.58	1.362	محايد
	النسبة	8.1	22.6	21	16	32.3			
C5	التكرار	5	8	34	7	8	3.44	1.236	موافق
	النسبة	8.1	12.9	54.8	11.3	12.9			
C6	التكرار	12	21	20	6	3	3.53	1.067	موافق
	النسبة	19.3	33.9	32.3	9.7	4.8			
نتيجة المحور الثالث الجزء الثاني (آلية مجلس الإدارة)							**3.45**	**1.15**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss، الملحق الثالث، ص ص 102-106.

يتضمن الجدول رقم (3-11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات المتعلقة بالجزء الثالث من المحور الثاني، حيث نجد أن العبارة رقم (2) حصلت على متوسط حسابي يقدر ب 4.40 وانحراف معياري 0.728 وهذا ما يدل على أن لجان التدقيق مستقلين عن مجلس الإدارة، تليها العبارة رقم (6) بمتوسط حسابي قدر بـ3.53 وانحراف معياري 1.067 أي أن مجلس الإدارة يقوم بتكليف المهام بشكل واضح من أجل التدريب

والمراقبة الداخلية. وأقل العبارات ذات متوسط حسابي أقل هي العبارة رقم (4) حيث قدر متوسط حسابها بـ 2.58 وانحراف معياري 1.362 أي يعتبر أعضاء مجلس الإدارة مثالا يوميا يُحتذى به في الأخلاق والاستقامة، كما أن معظم عبارات المحور تقابل اتجاه موافق.

عموما فإن محور آلية مجلس الإدارة له متوسط حسابي يقدر بـ3.45 وانحراف معياري قدر بـ1.15 مما يعني عدم اتفاق إجابات عينة الدراسة، وإذا ما تم مقارنة قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور بالقيم الموجودة في الجدول (3-8) نجدها عند مستوى قبول مرتفع، هذا ما يجعلنا نقول أن الوكالات البنكية محل الدراسة تطبق آلية مجلس الإدارة.

4. تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو جزء الوظيفة المالية للبنك:

يمكن التعرف على الخصائص الإحصائية لعبارات الجزء الثالث (الوظيفة المالية) من خلال الجدول التالي:

جدول (3-12): التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجزء الثالث (الوظيفة المالية).

الجزء الثالث	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط.	الانحراف	النتيجة
D1	التكرار	25	13	12	7	5	4.45	0.98	موافق بشدة
	النسبة	40.2	21	19.4	11.3	8.1			
D2	التكرار	32	14	8	2	6	4.57	0.65	موافق بشدة
	النسبة	51.6	22.6	12.9	3.2	9.7			
D3	التكرار	24	16	9	10	3	4.37	0.84	موافق بشدة
	النسبة	38.8	25.8	14.5	16.1	4.8			
D4	التكرار	20	20	10	6	6	4.68	0.63	موافق بشدة
	النسبة	32.3	32.3	16.1	9.7	9.7			
D5	التكرار	23	17	7	6	9	4.25	0.74	موافق بشدة
	النسبة	37.1	27.4	11.3	9.7	14.5			
D6	التكرار	20	19	8	11	4	4.51	0.56	موافق بشدة
	النسبة	32.3	30.6	12.9	17.7	6.5			
D7	التكرار	25	23	5	4	5	4.34	0.80	موافق بشدة
	النسبة	40.2	37.1	8.1	6.5	8.1			

D8	التكرار	28	16	7	4	7	4.57	0.65	موافق بشدة
	النسبة	45.1	25.8	11.3	6.5	11.3			
نتيجة الجزء الثالث: الوظيفة المالية							**4.46**	**0.71**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss، الملحق الثالث، ص ص 102-108.

من خلال الجدول رقم (3-12) نجد العبارة رقم (4) تأتي في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي لإجابات المبحوثين يقدر بـ4.68 وانحراف معياري قدره 0.63، هذا ما يؤكد أن الأطراف الفاعلة في البنك تعمل في إطار الوظيفة المالية على تحديد الحاجات من خلال خطط وبرامج استثمارية، ثم في المرتبة الثانية العبارة رقم (2 و8) حيث قدر متوسط حسابهما والانحراف المعياري لهما بـ 4.57 و0.65 على التوالي، أي أن الوظيفة المالية نشاط إداري يمارس في المنظمات ويجمع عدد من الفروع المتعلقة بالتمويل والمحاسبة، وفي آخر الترتيب نجد العبارة (5) والذي يقدر متوسط حسابها 4.25 وانحراف معيارها 0.74 أي أنه تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية .ضمن الخطوط المرسومة لها عموما فإن محور الوظيفة المالية له متوسط حسابي يقدر بـــ4.46 وانحراف معياري قدر بـ0.71، مما يعني اتفاق إجابات عينة الدراسة وإذا ما تم مقارنة قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد بالقيم الموجودة في الجدول (3-8) نجدها تقابل مستوى قبول مرتفع، هذا ما يجعلنا نقر على أن الوكالات البنكية محل الدراسة تهتم بتحسين الوظيفة المالية.

المبحث الثالث: علاقة آليات الرقابة الداخلية–الوظيفة المالية.

من خلال هذا المبحث سنحاول اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول هذه الفرضيات، باستخدام معاملات الانحدار البسيط، حيث قبل إجراء تحليل يجب إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان خطية العلاقة، ولهذا قد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية وهي:

المطلب الأول: تعريف النموذج

المطلب الثاني: تقدير النموذج

المطلب الثالث:اختبار النموذج

المطلب الأول: تعريف النموذج.

حتى تكون دراستنا مرتكزة على أسس علمية نفرض فرضيتين رئيسيتين من الفرضية الثالثة الخاصة بالدراسة الميدانية:

1. **الفرضية الأولى** H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 بالمائة بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية.
2. **الفرضية الثانية** H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 بالمائة بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية.

التعريف بالنموذج: فيه هذا النموذج تعتبر الآليات الرقابية الداخلية المتغير المستقل، والوظيفة المالية المتغير التابع، من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي spss لاحظنا أن الاتجاه العام لنموذج الدراسة يمثل علاقة خطية طردية مستقيمة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3-4): تمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل X1 والتابع Y.

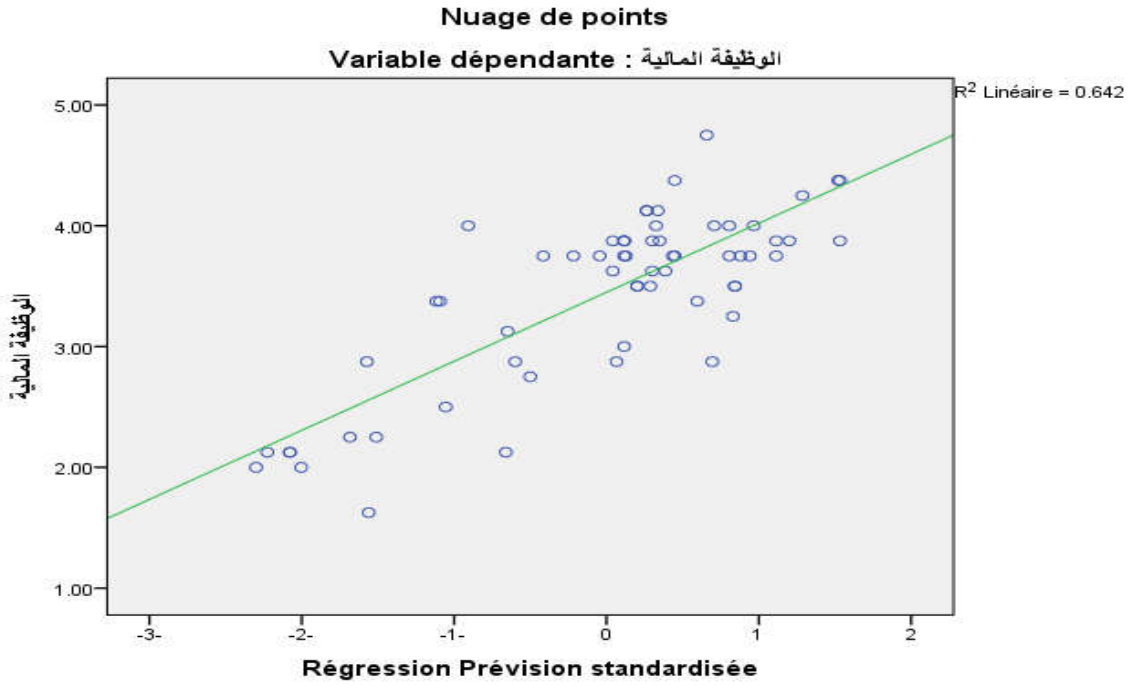

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيspss، الملحق الرابع، ص 111.

نلاحظ من خلال الشكل أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية، إذ أن معظم النقاط منتشرة حول الخط المستقيم، وبالتالي يمكن القول أن شرط العلاقة الخطية قد تحقق إذا بلغت قيمة الخطأ المعياري للتقدير الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الانحدار 0.42997، وهي قيمة صغيرة مما يعني صغر الأخطاء العشوائية، من هنا يمكن القول أن نموذج الانحدار الخطي البسيط سيكون مناسبا لهذه العلاقة ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = a + b(x1) + ei$$

بحيث :

- Y: هو المتغير التابع والمتمثل في الوظيفة المالية؛
- X1: وهو المتغير المستقل والمتمثل في آليات الرقابة الداخلية؛
- **a**: مستوى الوظيفة المالية عند انعدام المتغير المستقل الخاص بآليات الرقابة الداخلية؛
- **b**: الميل الحدي لآليات الرقابة الداخلية؛
- **ei**: متغيرات عشوائية.

المطلب الثاني: تقدير نموذج علاقة آليات الرقابة الداخلية–الوظيفة المالية.

من أجل تقدير نموذج العلاقة بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية، قمنا بإدخال المعطيات إلى برنامج spss فنحصل على المعلومات التالية المبينة في الجدول التالي:

الجدول (3-13): تقدير واختبار نموذج Y=a+b(X1)

المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة التأثير على المعلمة	نسبة جودة التأثير على الوظيفة المالية	الخطأ المرافق اختبار T_Sig(Ttest)	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط (R)
Y	0.501	0.501	1.25	0.048	0.64	0.801
X1	0.887	3.956	9.89	.000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق الرابع، ص 109-110.

- قيمة التأثير على الوظيفة المالية= قيمة المعلمة 5X لأن قيمة المعلمة تعبر عن قيمة التأثير على الوظيفة المالية بعد زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة وهذه الأخيرة تم إعطاؤها علامة 5 أي الإجابة بموافق بشدة في الاستبيان، لكن الملاحظ بالنسبة للمعلمة الأولى Y لم تطبق عليها هذه العلاقة وهذا راجع إلى طبيعتها في النموذج أي أنها لا تؤثر فيها الزيادة و النقصان في قيمة المتغيرات المستقلة.
- نسبة التأثير على الوظيفة المالية= (قيمة التأثير على الوظيفة المالية/القيمة الكلية للوظيفة المالية)x 100 علما أن القيمة الكلية للوظيفة المالية تساوي مجموع الإجابات بموافق بشدة في المحور الرابع والتي بلغت 40 نقطة (8 عبارات للوظيفة المالية x 5 علامة الإجابة بموافق بشدة).
- وتظهر معادلة الانحدار كما يلي: Y=0.50+0.88X1
- القيمة الابتدائية للوظيفة المالية (Y) في حالة عدم وجود ممارسة حقيقية لآليات الرقابة الداخلية في البنوك تساوي 0.50 نقطة من مجموع 40 نقطة أي بنسبة 1.25 بالمائة.
- X1=0.88 يعني أنه كلما كان هناك خاصية واحدة لآليات الرقابة الداخلية كلجنة المراجعة ومجلس الإدارة، زادت عناصر الوظيفة المالية بقيمة 3.956 نقطة من مجموع 40 نقطة، أي بنسبة 9.89 بالمائة من النسبة الكلية لجودة الوظيفة المالية.
- نلاحظ من الجدول السابق أن نموذج تحليل الانحدار والذي يتضمن المتغير المستقل آليات الرقابة الداخلية يفسر تغير 64 بالمائة وذلك عند درجة ثقة 95 بالمائة وبمستوى دلالة إحصائية بلغ علامة عشرية .0.000

- ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي نرفض الفرضية الأولى H0 لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية في البنوك عند مستوى ثقة 95 بالمائة، وتقبل الفرضية الثانية H1 بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية في البنوك التجارية عند مستوى ثقة 95 بالمائة ويمكن صياغتها في شكل نموذج خط الانحدار البسيط.
- معامل التحديد R بلغ 0.64 مما يعني أن المتغير المستقل يستطيع أن يفسر 64 بالمائة من التغيرات التي تحصل في الوظيفة المالية، والباقي 36 بالمائة يعود إلى عوامل عشوائية أخرى.
- معامل الارتباط R بلغ 0.801 مما يعني أن المتغير المستقل يرتبط بالمتغير التابع ب 80.1 وهذا ما يعكس العلاقة الطردية القوية بين المتغيرين.

الشكل (3-5): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

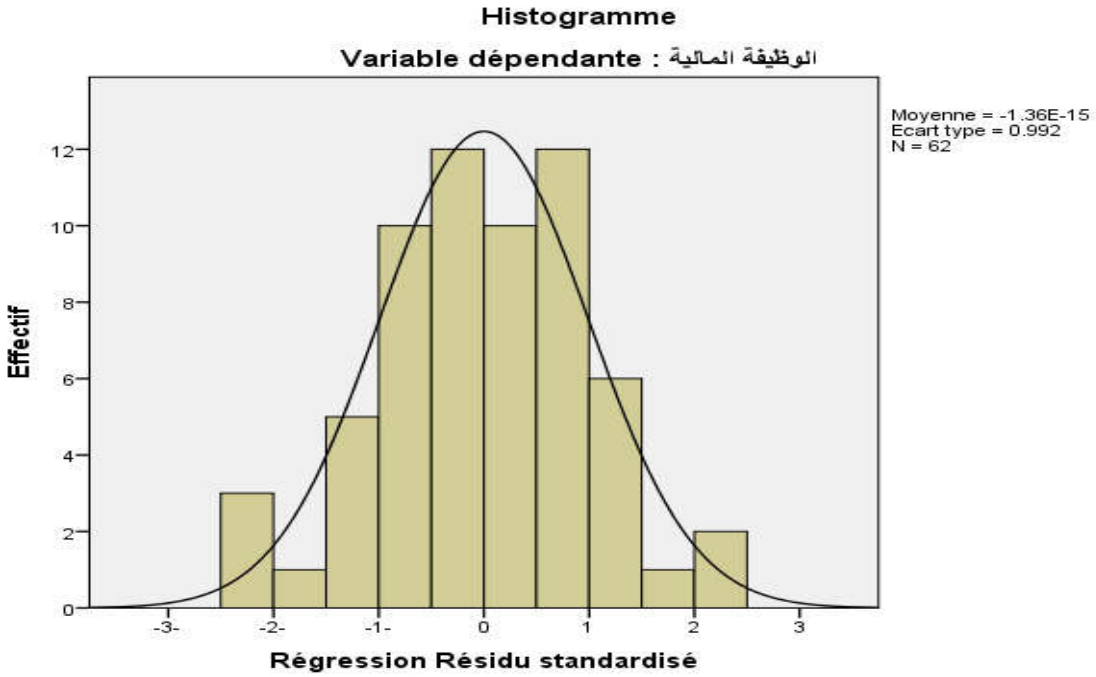

المصدر: مخرجات برنامج SPSS، الملحق الرابع، ص 110.

يمثل الشكل السابق تكرارات البواقي أي الأخطاء المعيارية للإنحدار والتي يمكن من خلالها التأكد من أن بيانات الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، فنلاحظ أن البيانات والمتعلقة بالبواقي المعيارية لإنحدار المتغير التابع مع القيم المعيارية المتنبأ بها في الشكل (3-5) ليس لها نمط محدد مما يشير إلى أن توزيعات الأخطاء كانت طبيعية.

المطلب الثالث: اختبار النموذج.

لاختبار النموذج نقوم بتحليل التباين ANOVA، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-14): اختبار ANOVA آليات الرقابة الداخلية–الوظيفة المالية.

النموذج	مجموع مربعات الانحدار	درجات حرية الانحدار	متوسط المربعات	قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار	الخط المرافق لاختبار F_Sig (F_Test)f
الانحدار	19.922	1	19.922	107.761	0.000
المتبقي	11.092	60	0.185		
المجموع	31.014	61			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS، الملحق الرابع، ص 110.

اختبار F_test الخطأ المرافق ل F (مستوى دلالة الاختبار) بلغ P=0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة a= 0.05، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي حاولنا من خلاله التعرف على أثر آليات الرقابة الداخلية على الوظيفة المالية للوكالات البنكية التجارية محل الدراسة (BADR, BNA, BDL, CNEP) وذلك من خلال تصميم استبيان متكون من متغيرات فرعية لمحاور نموذج الدراسة، حيث قدر عدد المبحوثين بـ62 وهو يمثل حجم عينة الدراسة، وتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برمجية SPSS، ومن أجل القيام بالتحليل الإحصائي تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص العينة المدروسة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، وتم الاستعانة بأساليب الإحصاء الاستدلالي والمتمثلة في تحليل الانحدار البسيط وذلك من أجل تحديد أثر المتغير المستقل(آليات الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (الوظيفة المالية).

ومن خلال النتائج المتوصل إليها اتضحت أهمية تطبيق آليات الرقابة الداخلية (لجنة التدقيق، مجلس الإدارة) في تحسين البنوك التجارية الجزائرية مما ينعكس بالإيجاب على الوظيفة المالية، وهذا ما أكدناه من خلال معاملات التحديد والانحدار التي كانت ذات دلالة إحصائية.

1.خلاصة البحث:

كان الهدف من وراء هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر آليات الرقابة الداخلية على الوظيفة المالية للبنوك التجارية، حيث أصبح تطور القطاع البنكي ومتانة أوضاعه معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، ولمقابلة هذا التطور الهائل في الصناعة المصرفية وخاصة المخاطر المرتبطة بها، أصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم الرقابة الداخلية باعتبارها أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة البنك.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا معرفة فعالية تطبيق آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية بالمؤسسات البنكية نظريا وميدانيا، وذلك من خلال التطرق إلى نظام الرقابة الداخلية والوظيفة المالية.

أما الدراسة الميدانية فكانت على عينة موظفي الوكالات البنكية لولاية تيسمسيلت، فقمنا بتوزيع استبانة حول أثر آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية على عينة الدراسة والتي مكنتنا من قياس العلاقة بينهما باستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية.

2.نتائج اختبار الفرضيات:

باختبار مختلف فرضيات الدراسة التي تعتبر كإجابات أولية لإشكالية بحثنا المتمثلة في "**ما مدى تأثير آليات الرقابة الداخلية على الوظيفة المالية؟**" تم التأكد من صحتها والتوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين الداخلة والإجراءات المكتوبة وغير مكتوبة والتوصيات الإدارية وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى** والتي تنص على أنه .
- تختص الوظيفة المالية بمنح الائتمان ومتابعة المراكز المالية للعملاء الذين يتعاملون مع المؤسسة لتحصيل مستحقاتها **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية،** أي أن يتم من خلال الوظيفة المالية اختيار أحسن طرق التمويل حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقيق أحسن مردودية مالية.
- بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالمؤسسات البنكية لولاية تيسمسيلت وذلك بتوزيع استبانة تتضمن متغير مستقل متعلق بآليات الرقابة الداخلية، ومتغير تابع متعلق بالوظيفة المالية، ثم دراسة وتحليل النتائج وبناء نموذج العلاقة بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية سمح لنا **باختبار الفرضية الثالثة وقبولها** أي يوجد

أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تبني البنك لآليات الرقابة الداخلية لضمان تحسين الوظيفة المالية للوكالات البنكية التجارية بتيسمسيلت (BADR, BDL, BNA, CNEP) عند مستوى ثقة 95 بالمائة.

3.نتائج البحث:

من خلال تناولنا للموضوع ودراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت في النقاط التالية:

- يساعد نظام الرقابة الداخلية على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بضمان التزام الموظفين بالقوانين والتعليمات الإدارية المرسومة، حماية أصول المؤسسة، الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتوفير مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في تقييم هذا النظام؛
- نظام الرقابة الداخلية الفعال هو ذلك النظام الذي يتكون من خمسة مكونات مترابطة ويقوم على جملة من المقومات المحاسبية والإدارية؛
- إن وجود نظام رقابي فعال يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات، كما يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة؛
- البنوك التي تمارس آليات الرقابة الداخلية تتحسن وظيفتها المالية، وبالتالي تمثل الدراسة خطوة نحو تأسيس علاقة يمكن الاعتماد عليها بين آليات الرقابة الداخلية والوظيفة المالية للبنوك التجارية؛
- لجنة المراجعة آلية من آليات الرقابة الداخلية، تقوم من خلالها تقييم واختبار مدى تماشي النظام الذي تسير عليه المؤسسة مع متطلبات الإدارة، والعمل على تحسينه من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي يقدمها لها؛
- تتسم نظم الرقابة الداخلية بمستوى فاعلية متوسط؛
- تعتبر الوظيفة المالية أحد الوظائف الأساسية في المؤسسة بموجبها تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها المالية والسعي إلى توفيرها في أنسب الأوقات وأحسن الظروف.

4.توصيات البحث:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، وبناءا على النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج بجملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة اهتمام البنوك بالرقابة الداخلية مما يساعد على تطويرها وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك؛

- أن تولي جهات الرقابة والإشراف على البنوك ممثلة ببنك الجزائر، اهتماما خاصا بتشجيع تلك البنوك على تطبيق آليات الرقابة الداخلية فيها؛
- تحديث إجراءات نظام الرقابة الداخلية وجعله أكثر فعالية؛
- ضرورة قيام هيئات الرقابة المالية بتقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية باستخدام الأساليب الإحصائية لتكون موضوعية في أحكامها ولاستخدامها في إحكام السيطرة على كافة الأنشطة ومنعها من حدوث الأخطاء والانحرافات؛
- خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب، من أجل توفير جو مناسب للعمل بكل إتقان واحترام المعايير التي تؤدي إلى تحقيق البنوك لأهدافها؛
- زيادة درجة الاهتمام بآليات الرقابة الداخلية ومنحها الصلاحية الكاملة التي تساعدها عل القيام بالمهام والأعمال المخولة لها على أحسن وجه؛
- ضرورة توفير المعلومات اللازمة للمدقق الداخلي وعدم كتمانها لأي سبب كان.

5.آفاق البحث:

بدراستنا لموضوع آليات الرقابة الداخلية وعلاقتها بالوظيفة المالية، وبعد الانتهاء من معالجة إشكالية هذا البحث لاحظنا أن هذا الموضوع ثري ويحتوي على جوانب مهمة جديرة بالدراسة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه المواضيع ما يلي:

- دور الآليات الرقابية الداخلية في تحسين الأداء المالي؛
- مدى فاعلية الآليات الرقابية الخارجية في تحسين الوظيفة المالية.

I.الكتب:

1. جميل أحمد توفيق علي شريف، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

2. حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة الجمع العربي، عمان، 2010.

3. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

4. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004.

5. خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

6. رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر**، طبعة 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

7. زياد سليم رمضان، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

8. زين يوسف عواد مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر**، 2011.

9. زينب عوض الله، أسامة مُحَّد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ب-ط، منشورات الحلبي الحقوقية.

10. الشريف بن زواي، **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، الطبعة الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.

11. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

12. طواهر مُحَّد التهامي، صديق مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

13. عاطف جابر طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، طبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

14. عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية (دراسة الجدوى،تحليل مالي، هيكل رأس المال، توزيع الأرباح)**، ب.ط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

15. عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1991.

16. عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي باستخدام spss، طبعة1، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

17. عبد الله الواردات خلف، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2014

18. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2003.

19. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2006.

20. فتح رزق السوافيري، **الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

21. مُحَمَّد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.

22. مُحَمَّد الصيرفي، **إدارة المصارف**، طبعة 1، دار الوفاء للتوزيع، الإسكندرية، 1997.

23. مُحَمَّد شفيق وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.

24. مُحَمَّد صالح الحناوي، **أساسيات الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

25. مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان الأردن، 2006.

26. مُحَمَّد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

27. مُحَّد محمود حسين الوادي وآخرين، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2014.

28. مُحَّد مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

29. مصطفى رشيحة رشدي، **إقتصاديات النقود والمصارف والمال**، طبعة 6، دار الجامعية للنشر، 2001.

30. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الحوكمة والإصلاح المالي والإداري**، جمهورية مصر، القاهرة، 2009.

31. منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

32. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991.

33. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

34. نضال محمود الرمحي، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر،عمان، الأردن، سنة 2013.

35. نواف مُحَّد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

36. هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة 2004.

37. وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss**، ادارة البرامج و الشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009.

38. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ورقلة، 2006.

39. يوسف كمال مُحَّد، **فقه الإقتصاد النقدي**، طبعة 1، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

II.الأطروحات والرسائل:

1. أمينة مليباني، فتيحة عزيزي، **دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"دراسة حالة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة، سنة 2016-2017.

2. برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية دراسة عينة من المراجعين الداخليين**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أمُحَّد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.

3. بلعيد ذهبية، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، البليدة، جامعة سعد دحلب، 2007.

4. بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا سطيف**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، سنة 2010-2011.

5. حفيظ هاجر كلتوم، **المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات،دراسة إستبيانية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومراجعة، البويرة، جامعة أكلي محند أولحاج، سنة 2013-2014.

6. روحاني دليلة، **أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية و بنوك، أم بواقي، جامعة العربي بن مهيدي، سنة 2013-2014.

7. شعبان لطفي، **المراجعة الداخلية مهنتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"دراسة حالة قسم تصدير البترول الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004.

8. ضيف خلاف، **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، أم البواقي، 2014-2015.

9. عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

10. عبد الله علي أحمد القرشي، **دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي**، رسالة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة ذمارا ، لجمهورية اليمنية، 2010.

11. عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، سنة 2005.

12. علي أحمد وجدان، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 2009 -2010.

13. علي بوعبد الله، **وظائف الإدارة المصرفية**، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2005-2006.

14. عماري إلهام،سهتالي عبلة، **تفعيل الرقابة المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، دفعة 2014-2015.

15. كحيل سليم، **دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة**, مذكرة نيل شهادة ماستر, تخصص فحص محاسبي، جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة، 2014-2015

16. ميلود عزوز، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية"، رسالة ماجستير**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، سنة 2006-2007.

17. ناجي حليمة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، سنة 2015.

18. نصر الله أم كلثوم،**دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة بريد الجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص حكامة المنظمات، سعيدة، جامعة الطاهر مولاي، سنة 2013-2014.

III.الملتقيات والمؤتمرات:

1. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، براق مُحَّد، قمار عمر، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، 6-7 ماي 2012، الجزائر.

IV.المقالات والتقارير:

1. زوهري جليلة، **أهمية التدقيق في دعم مصداقية المعلومة المالية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 2، 2017.

2. صابر تاج السر مُحَّد الكنزي، **حوكمة الشركات وأثرها على الرقابة البيئية**، مجلة أماراباك، المجلد 6، العدد 18، السنة 2015.

3. يحي سعيدي، لخظر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 5، سنة 2012.

4. مُحَّد سالم، **الوظيفة المالية شريان حياة المؤسسة الاقتصادية**، الشارقة 24، سنة 2016.

V.القوانين والمراسيم التنفيذية:

1. الجمهورية الجزائرية، القانون (90-10) ، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16 ، المؤرخ في 14 أفريل 1990.

VIمصادر من المؤسسة:

1. وثائق من وكالة بنك التنمية المحلية BDL
2. وثائق من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
3. وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP
4. وثائق من وكالة البنك الوطني الجزائري BNA

الملحق الأول: إستبيان

إستبيان حول دور آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية

أخي المحترم، أختي المحترمة...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد ....

في إطار التحضير لمذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسة، تم إنجاز هذا الإستبيان بهدف التعرف على دور آليات الرقابة الداخلية في تحسين الوظيفة المالية للبنوك التجارية، نرجو من سيادتكم الإجابة على عبارات الإستبيان وذلك بوضع علامة (X) أمام جميع عباراتها وفي الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية.

علما بأن الغاية من إجراء هذه الدراسة، غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجابتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وفي الأخير لكم مني خالص الشكر على تعاونكم معنا سلفا.

إعداد الطالبتين

آيت حمو نبيلة.

كناي فاطمة.

الجزء الأول: بيانات شخصية

1. المستوى العلمي:

دبلوم ☐ ليسانس ☐ شهادات مهنية أخرى ☐ دراسات عليا ☐

2. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

3. الوظيفة:

مدير مالي ☐ محاسب ☐ مراجع ☐ مراقب ☐ مكلف بالقروض أو الزبائن ☐ وظيفة أخرى ☐

الجزء الثاني: عناصر نظام الرقابة الداخلية و آلياته.

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية التي تعزز نظام الرقابة الداخلية مطبقة في البنك؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
A1	يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية في البنك قسم المراجعة الداخلية.					
A2	يتعاون مجلس الإدارة مع مسئولي البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية.					
A3	يقوم المراقب الداخلي بتقديم خدمات عالية الجودة لتحسن أداء البنك.					
A4	يوجد استقلال تنظيمي لإدارة الرقابة الداخلية من حيث مقدرتها على الوصول إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المراجعة.					
A5	لدى رئيس قسم الرقابة الداخلية كل الصلاحيات للقيام بعمله وعلى أكمل وجه بدون أي ضغط					
A6	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام الرقابة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة البنك .					
A7	لدى المراقب الداخلي كل الصلاحيات لاتخاذ أي قرار يراه مناسبا ويؤخذ بتوصياته في المجالات الإدارية ذات العلاقة.					

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بآليات عمل لجان التدقيق مطبقة في البنك ؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
B1	تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي للشركة يضمن الاستقلالية والحياد والموضوعية لدائرة التدقيق الداخلي من خلال ربطه بأعلى درجات السلم التنظيمي					
B2	تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب توافرها في مدير دائرة التدقيق الداخلي وتقوم بدور رئيسي في تعيينه					
B3	تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي إذا كان صحيح ولا يخالف رأي الإدارة.					
B4	تساهم لجنة التدقيق في توفير الاحتياجات والوسائل والتسهيلات اللازمة، لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات.					
B5	تعمل لجنة التدقيق على تطوير فعالية أنظمة التدقيق المحاسبة					
B6	تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولية عن إخفاء أي معلومات لازمة لأداء مهام دائرة التدقيق الداخلي.					

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بمجلس الإدارة مطبقة في البنك؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
C1	يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي شأنه تحقيق مصلحة.					
C2	أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن مجلس الإدارة.					
C3	توجد علاقة قوية وذات معنى بين لجنة تدقيق مجلس الإدارة والأطراف الأخرى مثل المدققين الخارجيين المستقلين والمدققين الداخليين والمدير المالي.					
C4	يعتبر اعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين مثالا يوميا يحتذي به في الأخلاق والاستقامة.					
C5	توجد آلية لمعالجة المشاكل الاخلاقية الطارئة.					
C6	تقوم الإدارة بتكليف المهام بشكل واضح للتدريب والمراقبة للرقابة الداخلية.					

الجزء الثالث: عناصر الوظيفة المالية المطبقة والمعمول بها في البنك.

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بالوظيفة المالية مطبقة ومعمول بها في البنك ؟	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
D1	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على كشف كل التقارير المالية المزورة من خلال تكريس مبدأ المساءلة والمحاسبة .					
D2	تعد الوظيفة المالية أحد الأنشطة الإدارية التي تمارس في منظمات الأعمال.					
D3	أهم مسؤوليات الوظيفة المالية هي الحفاظ على أصول المنظمة لذا يجب إتباع نظام وأسلوب التثبيت والموازنة.					
D4	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك في إطار الوظيفة المالية على تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامج والخطط الاستثمارية.					
D5	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية وضمن الخطوط المرسومة لها.					
D6	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على التحفيز المالي من اجل خلق التعاون الإداري بين العاملين في وبمختلف مستوياتهم الإدارية.					
D7	الوظائف المالية هي الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية وتحليلها بهدف الرقابة على الأداء.					
D8	الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل والمحاسبة.					

الملحق الثاني: توزيع معامل Alpha Croubach

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.899	27

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés
يتولى تنفيذ نظام الرقابة	87.29	262.865	.652
يوجد استقلال تنظيمي لإدارة الرقابة	87.66	270.523	.550
يتعاون مجلس الإدارة مع مسؤولي البنك	87.48	275.336	.554
يقوم المراقب الداخلي بتقديم خدمات	87.18	279.952	.406
لدى رئيس قسم الرقابة الداخلية كل صلاحيات	87.39	284.405	.240
يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام الرقابة	87.08	272.141	.541
لدى المراقب الداخلي كل الصلاحيات لإتخاذ أي قرار	87.73	272.268	.509
تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي	87.31	265.691	.653
تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب	87.52	289.401	.188
تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي	87.03	287.835	.192
تساهم لجنة التدقيق في توفير الإحتياجات	87.48	284.713	.307
تعمل لجنة التدقيق على تطوير	87.00	281.246	.408
تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولة	87.02	278.705	.366
يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص	87.19	267.568	.594
أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن مجلس الإدارة	87.58	274.903	.483
توجد علاقة قوية وذات معنى بين لجنة تدقيق مجلس الإدارة	87.37	279.418	.434
يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين	88.10	279.368	.341
توجد آلية لمعالجة المشاكل الأخلاقية	87.24	268.514	.659
تقوم الإدارة بتكليف المهام بشكل واضح	87.15	276.552	.537
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على كشف كل التقارير المالية	87.13	272.672	.580
تعد الوظيفة المالية أحد الأنشطة الإدارية	87.13	274.770	.580
أهم مسؤوليات الوظيفة المالية هي الحفاظ على أصول المنظمة	87.03	274.228	.543
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك في إطار الوظيفة المالية على تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامج والخطط الإستثمارية	87.32	272.845	.588
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية	87.15	265.864	.646
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على التحفيز المالي من أجل خلق التعاون الإداري بين العاملين في وبمختلف مستوياتهم الإدارية	87.40	290.540	.133
الوظائف المالية هي الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية	87.37	280.499	.454
الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل	87.29	275.816	.521

Statistiques de total des éléments

	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
يتولى تنفيذ نظام الرقابة	.891
يوجد استقلال تنظيمي لإدارة الرقابة	.893
يتعاون مجلس الإدارة مع مسؤولي البنك	.894
يقوم المراقب الداخلي بتقديم خدمات	.896
لدى رئيس قسم الرقابة الداخلية كل صلاحيات	.900
يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام الرقابة	.894
لدى المراقب الداخلي كل الصلاحيات لإتخاذ أي قرار	.894

تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي	.891
تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب	.900
تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي	.900
تساهم لجنة التدقيق في توفير الإحتياجات	.898
تعمل لجنة التدقيق على تطوير	.896
تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولة	.897
يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص	.892
أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن مجلس الإدارة	.895
توجد علاقة قوية وذات معنى بين لجنة تدقيق مجلس الإدارة	.896
يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين	.898
توجد آلية لمعالجة المشاكل الأخلاقية	.891
تقوم الإدارة بتكليف المهام بشكل واضح	.894
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على كشف كل التقارير المالية	.893
تعد الوظيفة المالية أحد الأنشطة الإدارية	.893
أهم مسؤوليات الوظيفة المالية هي الحفاظ على أصول المنظمة	.894
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك في إطار الوظيفة المالية على تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامج والخطط الإستثمارية	.893
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية	.891
تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على التحفيز المالي من أجل خلق التعاون الإداري بين العاملين في وبمختلف مستوياتهم الإدارية	.901
الوظائف المالية هي الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية	.896
الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل	.894

الملحق رقم (3): أدوات الإحصاء الوصفي.

Statistiques

		المستوى العلمي	الخبرة المهنية	الوظيفة المشتغلة
N	Valide	62	62	62
	Manquante	0	0	0
Moyenne		2.40	1.95	3.32
Ecart-type		.931	.798	1.576

Tableau de fréquences

المستوى العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دبلوم	11	17.7	17.7	17.7
	ليسانس	23	37.1	37.1	54.8
	شهادات مهنية أخرى	20	32.3	32.3	87.1
	دراسات عليا	8	12.9	12.9	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5سنوات	21	33.9	33.9	33.9
	من 5سنوات إلى 10 سنوات	23	37.1	37.1	71.0
	أكثر من 10 سنوات	18	29.0	29.0	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

الوظيفة المشتغلة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	16	25.8	25.8	25.8
	مراقب	12	19.4	19.4	45.2
	مكلف بالقروض والزبائن	28	45.2	45.2	90.4
	مدير مالي	3	4.8	4.8	95.2
	وظيفة أخرى	3	4.8	4.8	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

Statistiques

		يتولى تنفيذ نظام الرقابة	يوجد استقلال تنظيمي لإدارة الرقابة	يتعاون مجلس الإدارة مع مسؤولي البنك	يقوم المراقب الداخلي بتقديم خدمات
N	Valide	62	62	62	62
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		4.14	4.25	4.08	3.50
Ecart-type		1.030	.740	.980	1.142

Statistiques

		لدى رئيس قسم الرقابة الداخلية كل صلاحيات	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام الرقابة	لدى المراقب الداخلي كل الصلاحيات لإتخاذ أي قرار	تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي
N	Valide	62	62	62	62
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		4.31	4.02	4.34	3.66
Ecart-type		.860	1.020	.800	1.330

Statistiques

		تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب	تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي	تساهم لجنة التدقيق في توفير الإحتياجات	تعمل لجنة التدقيق على تطوير
N	Valide	62	62	62	62
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3.16	3.65	3.74	3.68
Ecart-type		.995	1.161	.965	1.052

Statistiques

		تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولة	يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص	أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن مجلس الإدارة	توجد علاقة قوية وذات معنى بين لجنة تدقيق مجلس الإدارة
N	Valide	62	62	62	62
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		4.12	3.48	4.40	3.31
Ecart-type		.961	1.400	.728	1.110

Statistiques

		يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين	توجد آلية لمعالجة المشاكل الأخلاقية	تقوم الإدارة بتكليف المهام بشكل واضح	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على كشف كل التقارير المالية
N	Valide	62	62	62	62
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2.58	3.44	3.53	4.45
Ecart-type		1.362	1.236	1.067	.980

statistique

		تعد الوظيفة المالية أحد الأنشطة الإدارية	أهم مسؤوليات الوظيفة المالية هي الحفاظ على أصول المنظمة	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك في إطار الوظيفة المالية على تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامج والخطط الإستثمارية	تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية
N	Valide	62	62	62	62
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		4.57	4.37	4.68	4.25
Ecart-type		.655	.840	.630	.740

Statistiques

		تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على التحفيز المالي من أجل خلق التعاون الإداري بين العاملين في وبمختلف مستوياتهم الإدارية	الوظائف المالية هي الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية	الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل
N	Valide	62	62	62
	Manquante	0	0	0
Moyenne		4.51	4.34	4.57
Ecart-type		.560	.800	.650

Tableau de fréquences

يتولى تنفيذ نظام الرقابة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	22.6	22.6	22.6
	غير موافق	4	6.5	6.5	29.1
	محايد	3	4.8	4.8	33.9
	موافق	15	24.2	24.2	58.1
	موافق بشدة	26	41.9	41.9	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

يتعاون مجلس الإدارة مع مسؤولي البنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.1	8.1	8.1
	غير موافق	2	3.2	3.2	11.3
	محايد	7	11.3	11.3	22.6
	موافق	15	24.2	24.2	46.8
	موافق بشدة	33	53.2	53.2	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

يقوم المراقب الداخلي بتقديم خدمات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.1	8.1	8.1
	غير موافق	6	9.7	9.7	17.8
	محايد	11	17.7	17.7	35.5
	موافق	25	40.3	40.3	75.8
	موافق بشدة	15	24.2	24.2	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

يوجد استقلال تنظيمي لإدارة الرقابة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	11.3	11.3	11.3
	غير موافق	9	14.5	14.5	25.8
	محايد	11	17.7	17.7	43.5
	موافق	22	35.5	35.5	79.0
	موافق بشدة	13	21.0	21.0	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

لدى رئيس قسم الرقابة الداخلية كل صلاحيات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	14.5	14.5	14.5
	غير موافق	9	14.5	14.5	29.0
	محايد	9	14.5	14.5	43.5
	موافق	10	16.1	16.1	59.6
	موافق بشدة	25	40.4	40.4	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام الرقابة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	9.7	9.7	9.7
	غير موافق	7	11.3	11.3	21.0
	محايد	11	17.7	17.7	38.7
	موافق	20	32.3	32.3	71.0
	موافق بشدة	18	29.0	29.0	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

لدى المراقب الداخلي كل الصلاحيات لإتخاذ أي قرار

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	19.4	19.4	19.4
	غير موافق	8	12.9	12.9	32.3
	محايد	11	17.7	17.7	50.0
	موافق	12	19.4	19.4	69.4
	موافق بشدة	18	30.6	30.6	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	16.1	16.1	16.1
	غير موافق	7	11.3	11.3	27.4
	محايد	8	12.9	12.9	40.3
	موافق	24	38.7	38.7	79.0
	موافق بشدة	13	21.0	21.0	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	6.5	6.5	6.5
	غير موافق	10	16.0	16.0	22.5
	محايد	24	38.7	38.7	61.2
	موافق	20	32.3	32.3	93.5
	موافق بشدة	4	6.5	6.5	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	8	12.9	12.9	17.7
	محايد	14	22.6	22.6	40.3
	موافق	20	32.3	32.3	72.6
	موافق بشدة	17	27.4	27.4	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تساهم لجنة التدقيق في توفير الإحتياجات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	4	6.5	6.5	11.3
	محايد	13	21.0	21.0	32.3
	موافق	26	41.9	41.9	74.2
	موافق بشدة	16	25.8	25.8	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تعمل لجنة التدقيق على تطوير

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3.2	3.2	3.2
	غير موافق	7	11.3	11.3	14.5
	محايد	14	22.6	22.6	37.1
	موافق	25	40.3	40.3	77.4
	موافق بشدة	14	22.6	22.6	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.1	8.1	8.1
	غير موافق	9	14.5	14.5	22.6
	محايد	11	17.7	17.7	40.3
	موافق	23	37.1	37.1	77.4
	موافق بشدة	14	22.6	22.6	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	19.4	19.4	19.4
	غير موافق	1	1.6	1.6	21.0
	محايد	9	14.5	14.5	35.5
	موافق	25	40.3	40.3	75.8
	موافق بشدة	15	24.2	24.2	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن مجلس الإدارة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	12.9	12.9	12.9
	غير موافق	7	11.3	11.3	24.2
	محايد	9	14.5	14.5	38.7
	موافق	23	37.1	37.1	75.8
	موافق بشدة	15	24.2	24.2	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

توجد علاقة قوية وذات معنى بين لجنة تدقيق مجلس الإدارة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	9.7	9.7	9.7
	غير موافق	7	11.3	11.3	21.0
	محايد	26	41.9	41.9	62.9
	موافق	6	9.7	9.7	72.6
	موافق بشدة	17	27.4	27.4	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	20	32.3	32.3	32.3
	غير موافق	10	16.0	16.0	48.3
	محايد	13	21.0	21.0	69.3
	موافق	14	22.6	22.6	91.9
	موافق بشدة	5	8.1	8.1	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

توجد آلية لمعالجة المشاكل الأخلاقية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	12.9	12.9	12.9
	غير موافق	7	11.3	11.3	24.2
	محايد	34	54.8	54.8	79.0
	موافق	8	12.9	12.9	91.9
	موافق بشدة	5	8.1	8.1	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تقوم الإدارة بتكليف المهام بشكل واضح

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	6	9.7	9.7	14.5
	محايد	20	32.3	32.3	46.8
	موافق	21	33.9	33.9	80.7
	موافق بشدة	12	19.3	19.3	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على كشف كل التقارير المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.1	8.1	8.1
	غير موافق	7	11.3	11.3	19.4
	محايد	12	19.4	19.4	38.8
	موافق	13	21.0	21.0	59.8
	موافق بشدة	25	40.2	40.2	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تعد الوظيفة المالية أحد الأنشطة الإدارية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	9.7	9.7	9.7
	غير موافق	2	3.2	3.2	12.9
	محايد	8	12.9	12.9	25.8
	موافق	14	22.6	22.6	48.4
	موافق بشدة	32	51.6	51.6	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

أهم مسؤوليات الوظيفة المالية هي الحفاظ على أصول المنظمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	10	16.1	16.1	20.9
	محايد	9	14.5	14.5	35.4
	موافق	16	25.8	25.8	61.2
	موافق بشدة	24	38.8	38.8	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تعمل الأطراف الفاعلة في البنك في إطار الوظيفة المالية على تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامج والخطط الإستثمارية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	9.7	9.7	9.7
	غير موافق	6	9.7	9.7	19.4
	محايد	10	16.1	16.1	35.5
	موافق	20	32.3	32.3	67.8
	موافق بشدة	20	32.2	32.2	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	14.5	14.5	14.5
	غير موافق	6	9.7	9.7	24.2
	محايد	7	11.3	11.3	35.5
	موافق	17	27.4	27.4	62.9
	موافق بشدة	23	37.1	37.1	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

تعمل الأطراف الفاعلة في البنك على التحفيز المالي من أجل خلق التعاون الإداري بين العاملين في وبمختلف مستوياتهم الإدارية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	6.5	6.5	6.5
	غير موافق	11	17.7	17.7	24.2
	محايد	8	12.9	12.9	37.1
	موافق	19	30.6	30.6	67.7
	موافق بشدة	20	32.3	32.3	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

الوظائف المالية هي الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	8.1	8.1	8.1
	غير موافق	4	6.5	6.5	14.6
	محايد	5	8.1	8.1	22.7
	موافق	23	37.1	37.1	59.8
	موافق بشدة	25	40.2	40.2	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	11.3	11.3	11.3
	غير موافق	4	6.5	6.5	17.8
	محايد	7	11.3	11.3	29.1
	موافق	16	25.8	25.8	54.9
	موافق بشدة	28	45.1	45.1	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

الملحق (04): بيانات الإحصاء الاستدلالي.

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
الوظيفة المالية	3.4496	.71304	62
آليات الرقابة الداخلية	3.3225	.64403	62

Corrélations

		الوظيفة المالية	آليات الرقابة الداخلية
Corrélation de Pearson	الوظيفة المالية	1.000	.801
	آليات الرقابة الداخلية	.801	1.000
Sig. (unilatérale)	الوظيفة المالية	.	.000
	آليات الرقابة الداخلية	.000	.
N	الوظيفة المالية	62	62
	آليات الرقابة الداخلية	62	62

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	آليات الرقابة الداخلية[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : الوظيفة المالية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	.801[a]	.642	.636	.42997	.642	107.761

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	Changement dans les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	1[a]	60	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), آليات الرقابة الداخلية

b. Variable dépendante : الوظيفة المالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	19.922	1	19.922	107.761	.000[b]
	Résidu	11.092	60	.185		
	Total	31.014	61			

a. Variable dépendante : الوظيفة المالية

b. Valeurs prédites : (constantes), آليات الرقابة الداخلية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.501	.289		1.734	.048
	آليات الرقابة الداخلية	.887	.085	.801	10.381	.000

a. Variable dépendante : الوظيفة المالية

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	2.1353	4.3255	3.4496	.57148	62
Résidu	-.97159-	1.06893	.00000	.42643	62
Erreur Prévision	-2.300-	1.533	.000	1.000	62
Erreur Résidu	-2.260-	2.486	.000	.992	62

a. Variable dépendante : الوظيفة المالية

Diagrammes

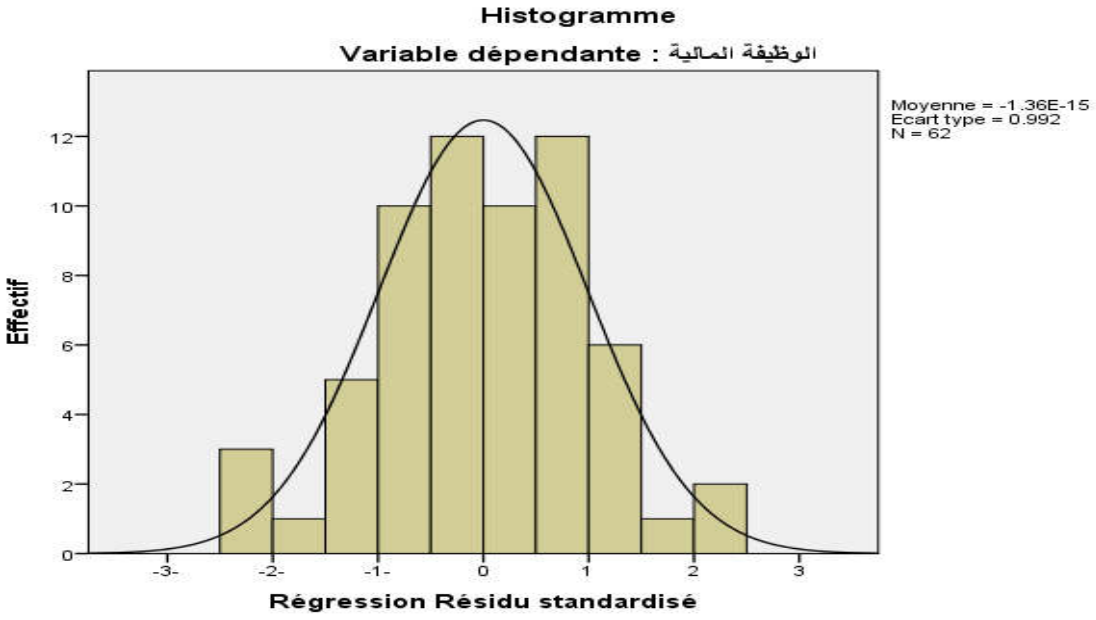

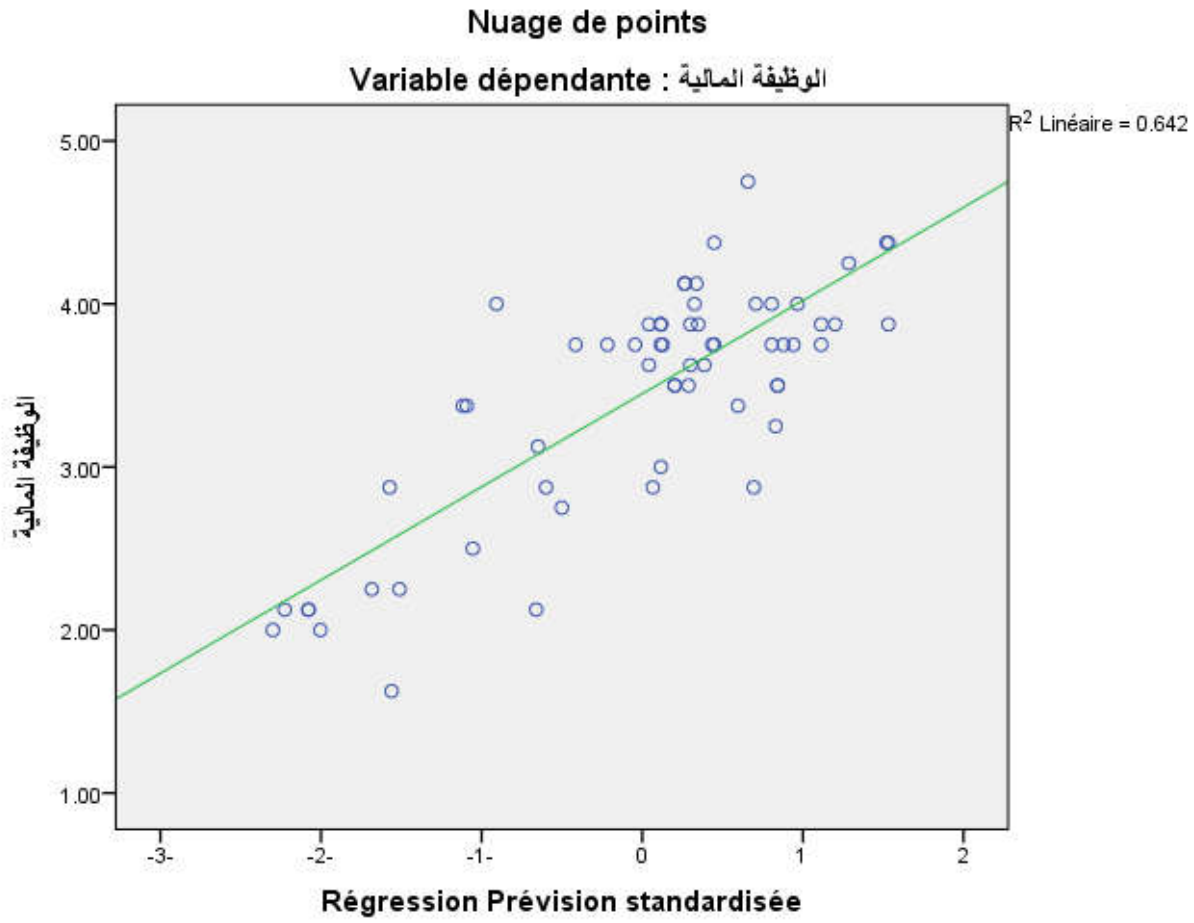
Nuage de points
Variable dépendante : الوظيفة المالية
R^2 Linéaire = 0.642
5.00
4.00
3.00
2.00
1.00
الوظيفة المالية
-3-
-2-
-1-
0
1
2
Régression Prévision standardisée

مقدمة

خاتمة

فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

الفصل الثاني

الوظيفة المالية في البنوك التجارية

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة المختصرات والرموز

الملاحق